جامعة بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

النظام السياسي اللبناني تحديات الداخل و ضغوطات الخارج

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:حوكمة و ادارة اقليمية

من إعداد الطالب:

حسني يعقوب

تحت إشراف الأستاذ:

لعجال محمد لمين

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
لعجال محمد لمين		مشرفا ومقررا

السنة الجامعية

2017/2016

مقدمة

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكادمي
الميدان: الحقوق و العلوم السياسية
شعبة:علوم سياسية

تخصص:
من اعداد الطالب: حسني يعقوب
بعنوان:

نوقشت
بتاريخ
امام اللجنة المكونة من السادة:

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل أصدقائي و زملائي في الدراسة

إلى الأسرة الجامعية كافة

إلى كل باحث في سبيل العلم و المعرفة

اهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر و العرفان

بعد الحمد لله تعالى و الثناء و الشكر على نعمته التي لا تعد و لا تحصى

أتوجه بجزيل الشكر و عظيم الامتنان للدكتور لعجال محمد لمين على نصحه و إرشاده و رعايته و اهتمامه بالعمل خلال فترة إعداد الدراسة و حرصه الدائم على انجاز العمل بالشكل المطلوب كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم لمناقشة هذه المذكرة و إبداء ملاحظاتهم و توصياتهم القيمة التي كان لها الأثر البارز في إخراج هذا العمل إلى شكله المميز .

ادعوا أن أكون قد وفقت في ما قصدت و لله الحمد من قبل و من بعد

مقدمة:

إن النظام السياسي اللبناني نظام متداخل ويعيش العديد من التحديات الداخلية المتداخلة المتمثلة في الموقع الحساس للبنان وتداخل العديد من الطوائف إذ يعيش في لبنان أكثر من 18 طائفة ولكل طائفة عاداتها وتقاليدها المختلفة ولكل منها ينتمي إلى دولة خارجية تدافع على حقوقها في لبنان مما سهل على الأطراف الخارجية التدخل في الأوضاع اللبنانية لحماية طوائفهم وخدمة مصالحهم في المنطقة فأصبح النظام اللبناني عاجز على السيطرة على الطوائف المتعددة التي لها مصالح خارجية وهذا ما أدى إلى إنشاء نظام سياسي لبنان يتماشى مع هذه الظروف وإقامة نظام سياسي طائفي وتقسيم المناصب الحكومية على أساس طائفي لإرضاء جميع الأطراف الداخلية والخارجية للتخفيف من حدة الصراع الطائفي التي تغذيه أطراف خارجية .

أهمية الدراسة:

في ظل تعدد الأزمات التي يعيشها النظام السياسي اللبناني وصعوبة التعامل مع هذا الواقع خاصة في ظل اشتداد الصراع الطائفي داخل لبنان وتدخل القوى الأجنبية في سيادة لبنان وهذا ما أدى إلى تأزم الأوضاع وغرس نار الفتنة بين مختلف الطوائف التي تدفعها قوى أجنبية للمطالبة بحقوقها وزعزعة استقرار لبنان وهذا ما أدى إلى نشوب العديد من الحروب الأهلية كانت آخرها الحرب الأهلية اللبنانية الممتدة ما بين 1975-1990 التي كانت أسبابها أطراف خارجية ومن نتائجها تدخل هذه الأطراف لحل الأزمة لذلك يحض موضوع لبنان بأهمية كبيرة على صعيدين داخلي وخارجي لأنه يشكل ضرورة قصوى من أجل تحسين الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان من خلال تقديم حلول للخروج من الأزمة وتفادي الحروب الأهلية التي عاشتها لبنان من أجل تحقيق حياة أفضل وتحقيق الاستقرار السياسي .

أهداف الدراسة:

باعتبار أن النظام اللبناني معقد وهش وفي ظل اختلاف الأسباب التي أدت إلى ذلك، فإنه يمكن أن نعتبر أن الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على الأسباب التي أدت إلى هشاشة النظام السياسي اللبناني ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- تشخيص وتحليل واقع النظام السياسي اللبناني.
- البحث في مسيرة لبنان مع الصراع الطائفي.
- الوقوف على مدى نجاح الإصلاحات السياسية والبرامج الحكومية اللبنانية في تحسين الأوضاع الاجتماعية والطائفية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع كان من منطلق مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتية المتمثلة فيما يلي:

<u>المبررات الموضوعية:</u>

- تنامي أزمات النظام السياسي اللبناني وتزايد اضطراباته الداخلية المتعلقة بالطائفية نتج عليه تزايد تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية اللبنانية.
- باعتبار لبنان تقطنه العديد من الطوائف المختلفة التي كانت من الأسباب الرئيسية في زعزعة استقرار لبنان فكيف يمكن للنظام السياسية اللبناني تجميع هذه الطوائف تحت لواء وطن وهوية واحدة.
- الموقع الذي تتميز به لبنان ودخولها في الصراع العربي الصهيوني ما أدى إلى انقسامها إلى طوائف منهم المؤيد للطرف الفلسطيني العربي والجزء الآخر الموالي للصهاينة ومن هنا تكمن أهمية دراسة الواقع السياسي اللبناني.

<u>المبررات الذاتية:</u>

رغبة الباحث في معالجة النظام السياسي اللبناني

معرفة كيفية تعامل النظام السياسي اللبناني مع التحديات الداخلية و الضغوطات الداخلية

إشكالية الدراسة:

رغم الجهود المبذولة من طرف لبنان والأطراف الخارجية لتحقيق الأمن والاستقرار من خلال اعتمادها استراتيجيات وسياسات وطنية إلا أنها تشهد أوضاع سياسية وطائفية صعبة وبالتالي فإن الحديث عن واقع لبنان من جهة والأطراف الخارجية المحيطة من جهة أخرى سيقودنا من دون شك إلى البحث في أهمية الدور الذي تقوم به الحكومة اللبنانية والقوى الخارجية في لبنان ومن خلال العرض السابق تبرز ملامح إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كالتالي:

- ما هي الأوضاع الداخلية والأطراف الخارجية المساهمة في الأزمة اللبنانية وكيفية الخروج منها؟

الفرضيات:

1- إن إلغاء الطائفية السياسية في لبنان يؤدي إلى تعزيز روح المواطنة.

2- كلما زاد التدخل الأجنبي في الشؤون اللبنانية كلما أدى إلى تأزم الصراع الطائفي في لبنان.

3- إن نجاح لبنان في تجاوز أزماتها مرتبط بمدى سيطرتها على الأوضاع الطائفية الداخلية وتحكمها في حدودها الخارجية.

المقاربات المنهجية:

في إطار الدراسة اعتمدنا على المناهج التالية قصد إثراء البحث وهي كالتالي:

منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال دراسة النموذج اللبناني بجمع المعلومات والبيانات عن طبيعة النظام السياسي اللبناني وخصائصه مع تحليل الأوضاع الداخلية والخارجية في هاته الدولة وقد تمت الاستعانة بمجموعة من المقاربات المنهجية قصد إثراء الدراسة المتمثلة فيما يلي:

المسح التاريخي: وذلك من خلال دراسة المراحل التاريخية التي مر بها النظام السياسي اللبناني بداية بمرحلة الدولة العثمانية (1517-1918) ثم مرحلة الانتداب الفرنسي (1919-1943) ثم مرحلة ما بعد الاستقلال (1943-2006).

الاقتراب المؤسسي: حيث تمت دراسة المؤسسات الرسمية في النظام السياسي اللبناني المتمثلة في السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الكتاب الذين تحدثوا عن هذا الموضوع ومن بين المؤلفات التي كتبت في هذا المجال نذكر:

- كتاب "تاريخ لبنان الطائفي" للكاتب عبد الفتوني علي، الصادر سنة 2013، حيث تناول فيه جذور الطائفية في لبنان وكيفية التقسيم السياسي للطوائف كما تطرق الكاتب إلى الأزمات التي عاشها النظام السياسي اللبناني من خلال الحرب الأهلية اللبنانية ومخلفاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- رسالة ماستر للباحث مزابية خالد التي تحمل عنوان "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان" جامعة ورقلة، 2013، حيث تناول الطالب انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي في لبنان.

صعوبات الدراسة:

محدودية الكتب و المجلات و الدوريات التى تتناول دور المؤسسات الرسمية و الغير رسمية

الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة

لبنان بلد مميز على باقي دول العالم و ذلك لما تمتلكها من خصائص جغرافية و ديمغرافية فريدة من نوعها وامتلاكها ارث حضاري متنوع و مختلف حيث إن لبنان بمساحتها الصغيرة يعيشوا فيها أقليات و أعراق مختلفة العادات و التقاليد و الديانة و هذا مادفع بالحكومة اللبنانية التعامل بحذر مع هذا الاختلاف العقائدي من خلال تلبية متطلبات جميع الطوائف و إنشاء نظام سياسي لبناني يتماشى مع هذا التنوع ألاثني

المبحث الأول: لمحة عن دولة لبنان

سنتطرق في هذا المبحث الى الموقع الجغرافي للبنان وخصائصه بالإضافة إلى أهم السمات الطبيعية التي تتميز بها و كذا التطرق على تاريخ لبنان و مختلف الإحداث التاريخية التي مرت بها لبنان التي أثرت على واقعه الحاضر ثم التطرق و معرفة التركيبات المختلفة المكونة للتشكيل الاجتماعي في لبنان .

المطلب الأول :الموقع الجغرافي للبنان:

لبنان دولة جبلية صغيرة في منطقة الشرق الأوسط تقع على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط تبلغ المساحة الإجمالية للبنان 10452 كيلومتر مربع يحد لبنان من الغرب البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ مساحة ساحله 225 كيلومتر ومن الشمال والشرق سوريا ومن الجنوب إسرائيل ويبلغ طول الحدود السورية اللبنانية 375 كيلومتر واللبنانية الإسرائيلية 79 كيلومتر.

ينقسم لبنان إلى أربع مناطق جغرافية منفصلة هي: السهل الساحلي وسلسلة جبال لبنان الغربية وسهل البقاع وسلسلة جبال لبنان الشرقية[1].

"حيث نرى أن لبنان تتميز بمساحة صغيرة و تنوع طبيعي مميز مابين الجبال و البحر بالإضافة الى و جود انهار بالموازاة مع هذه الخصائص قربها من الحدود الاسرائلية و السورية فذلك سيشكل عامل مهدد لأمن لبنان وذلك لما تمتلكه من موقع مميز "

<u>المطلب الثاني: تاريخ لبنان:</u>

عندما دخل العرب المسلمون بلاد الشام كانت المناطق اللبنانية ولاية من الولايات البيزنطية مع نوع من الإدارة الذاتية وكان أكثر السكان خليطا من أقوام متعددة من بينهم العرب في سهل البقاع وكانت السنة الأكثرية[1]

[1] البعثة الدبلوماسية لجمهورية كازخستان في الجمهورية اللبنانية، Kozemblebanon.com\الجمهورية اللبنانية\?lang=ar

وقد شكل الفتح الإسلامي مدخلا واضحا للمقاطعات اللبنانية وقام المسلمين بتحصين المناطق الساحلية باستقدام عدد كبير من المسلمين العرب إلى الساحل اللبناني للاستيطان فيه، صد محاولات البيزنطيين وقد حل هؤلاء المسلمون العرب في معظم المدن الساحلية كطرابلس وجبيل وبيروت وصيدا وصور وبعض المدن الداخلية كعرفة في عكار وبعلبك ولم يدم الأمر طويلا حتى انفجر الصدام بين السكان المحليين النصارى وبين القبائل الوافدة وكانت أبرز المعارك معارك نهر بيروت وأنطلياس ونهر الموت وسن الفيل وكانت النتيجة انهزامات متكررة للنصارى وأضحت النزاعات والغزوات المتواصلة بين القبائل الوافدة وبين السكان المحليين؛ وفي هذه المرحلة تعددت التجزئة السياسية وتعددت المذاهب الدينية وفتح الباب على مصراعيه للغزو الأجنبي من خلال التدفق النصراني الذي رافق الغزو الصليبي للسواحل اللبنانية وبدأت الطائفة النصرانية تبرز على قدم المساواة مع الطائفة السنية والشيعية والدرزية وهذا ما عجل ببروز الطائفية التي ارتكزت أساسا على استقلالية نسبة لكل طائفة تسيطر على منطقة خاصة بها كان من نتائج الانغلاق الطائفي تحول العائلات الطائفية إلى حكومات محلية مصغرة تتآلف وتتناحر وفقا لمصالحها الخاصة[2].

ظهر الكيان السياسي اللبناني في إمارة جبل لبنان منذ نهاية القرن السادس عشر تحت الحكم العثماني وقد كانت إمارة جبل لبنان في ذلك الوقت تغلب عليها الطائفة المسيحية كونها الأكثر عددا ولقد أديرت وفق نظام الإقطاع أو ما يطلق عليه كذلك الالتزام حيث يلزم هذا النظام تحصيل الضرائب ويتم جمعها من مشايخ القبائل تحت إشراف الولاة العثمانيين وتتمتع الأسرة الحائزة على الإقطاع بالاستقلال الذاتي ويحكم جبل لبنان نظام الملل الذي يقسم المجتمع إلى طبقات متفاوتة في مكانتها السياسية والاجتماعية والمهنية بين أبناء الإمارة ويقسم نظام الملل رعايا السلطنة على أساس الانتماء الديني إلى جماعتين: أولا الجماعة

[1] عبد الفتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي، بيروت : دار الفارابي، 2013،ص 13

[2] عبد الفتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي، مرجع سابق ص 13

العليا: المكونة من المسلمين وبالأخص الدرز وأهل السنة، ثم الجماعات الدنيا: ويضمون المسيحيون واليهود[1] وكذلك الشيعية غير معترف بها، وهاته الفئات محرومة تماما من الوظيفة الإدارية وحتى العسكرية ووجهتهم الوحيدة هي المهن الحرة من الفلاحة والحرف والتجارة، وهذا التمايز الاجتماعي الطبقي هو ما سيلقي بتبعاته في تحويل النزاعات الاجتماعية إلى نزاعات طائفية خاصة بين الدرز والمسيحيين، بالفعل ساهمت النزاعات بين الطوائف للتمهيد لوضع جديد بتغيير نظام الحكم (نظام الملل) باتفاق بين الدولة العثمانية والدول الكبرى المتمثلة في بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا بنظام جديد هو نظام القائمقاميتين حيث قسم جبل لبنان بموجب هذا النظام إلى وحدتين إداريتين على طول طريق بيروت شمالية وجنوبية فأدار الجهة الشمالية والتي يقطنها المسيحيين حاكم ماروني وتولى حكم الجهة الجنوبية حاكم درزي وقد كانت الطائفتان موزعتان بطريقة نجم عنها وجود أقلية درزية بين المسيحيين في الشمال وأكثرية من المسيحيين بين الدرز في الجنوب وهذا ما أدى إلى اقتتال طائفي بين الدروز والموارنة بداية بأحداث 1844 ثم أحداث 1860 التي راح ضحيتها أكثر من 11 ألف من المسيحيين والتي أدت إلى إلغاء نظام القائمقامية بعدما بعثت الدول الكبرى لجنة تمثلها إلى عاصمة العثمانيين من أجل التحقيق في أسباب الحرب الأهلية وتوصلت اللجنة فيما بعد لاتفاق مع الدولة

العثمانية على إنشاء نظام جديد سمي بنظام مصرفية جبل لبنان والذي حكم الجبل من 1861 إلى 1915 وإرضاء من العثمانيين للمسيحيين أصبح يتولى الحكم في جبل لبنان متصرف مسيحي يرشحه الباب العالي وتوافق عليه الدول الكبرى[2].

احتل الحلفاء بيروت يوم 8 تشرين الأول 1918 بقيادة "الجنرال أللنبي" وبدأ الإعداد لتنفيذ اتفاقية "سيكس بيكو" التي عقدت سرا بين فرنسا وبريطانيا سنة 1916 الرامية إلى تقسيم المنطقة العربية الشرقية إلى

[1] مزابية خالد ،الطائفية السياسية واثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان ،(رسالة ماستر)،(جامعة ورقلة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2013)،ص21

[2] مزابية خالد ،الطائفية السياسية واثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان ،مرجع سابق ص 22

ثلاثة ألوان أي مناطق نفوذ وتعطي فرنسا المنطقة الساحلية الممتدة من رأس الناقورة حتى قلب الأناضول بما في ذلك كيليكيا وسميت هذه المنطقة بالمنطقة الزرقاء[1]

وتضم لبنان واللاذقية واسكندرونه وإنطاكية، والمنطقة الداخلية فتقسم إلى قسمين (أوب) على أن يؤلف منهما اتحاد عربي مستقل برئاسة رئيس عربي وعلى أن يكون لفرنسا في منطقة (أ) أي سوريا الشمالية ولإنكلترا في المنطقة (ب) أي بقية المناطق العراق وشرقي الأردن.

وفي 9 تشرين الأول سنة 1918 أعلن قائد الحملة الفرنسية التي وصلت لبنان عن تنصيب الكولونيل "دوبياباب" حاكما للمنطقة الغربية المحتلة فأنزل العلم العربي ورفع مكانه العلم الفرنسي وأما القوات الفرنسية فأخذ قسم منها أماكنه في بيروت وطرابلس وجبل لبنان وتابع القسم الآخر سيره إلى اللاذقية في 10 تشرين الأول وإلى الاسكندرونة في 24 تشرين الأول تشمل بذلك احتلال الجيش الفرنسي المنطقة الغربية بكاملها.

ومع بدأ الاحتلال قدم إلى بيروت "جورج بيكو" المستشار الفرنسي السياسي للجنرال اللنبي أثناء الحرب معينا من قبل الحكومة الفرنسية مفوضا ساميا يعاونه المسيو "كولوندر" وكان الاثنان يقفان على أحوال المنطقة وبدأ الفرنسيون بإعادة المهاجرين اللبنانيين ولاسيما الموالين لسياستهم والمنادين بها.

وعندما جاء الفرنسيون إلى لبنان مستعمرين تحت ظل الانتداب لم يحصل أي تغيير في طبيعة العلاقة بين الكيان والنظام وأدى توسيع حدود جبل لبنان وتحويله إلى دولة لبنان الكبير عام 1920 إلى خلق معضلات سياسية ووطنية ذلك أن النسبة الطائفية لسكانه تغيرت بعد توسيعه وأدت إلى تبدل في المواقف السياسية والوطنية للطوائف اللبنانية فالموارنة على الرغم من شعورهم بالانتصار على سائر الطوائف من جراء تطبيق الصيغة الوطنية التي نادوا بها أدركوا أنهم خسروا الأكثرية العددية من السكان لاسيما وأن توزيع السكان الطوائفي في جبل لبنان عام 1919 كان يعتمد بشكل خاص على المسيحيين وعلى أعداد

[1] عبد الفتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي، بيروت : دار الفارابي، 2013،ص55

قليلة من الدرز وبعض الأقليات الطائفية ولم يخف المسلمون شعورهم بالمرارة من جراء تحولهم من طائفة تمثل الأكثرية السكانية في الدولة العثمانية إلى طائفة ثانوية في الكيان اللبناني ولعل أخطر ما فعله الفرنسيون توخيا[1]

لترسيخ الفرقة والتباعد بين أفراد الشعب ومكوناته هو احتضان الموارنة وحمايتهم عبر الوظائف والمقاعد النيابية حتى أن سلطات الانتداب في سعيها لتكريس الانقسام بين الطوائف اللبنانية استقدمت إلى لبنان لاجئين مسيحيين من الأرمن والسريان والأشوريين بأعداد كبيرة وإسكانهم في بيروت وبعلبك ورياق ولم يقتصر الأمر على ذلك بل جاءت القوانين الوضعية الأكثر تجسيدا لسياسة التفرقة والتشتيت بعد صدور القرار رقم 60 في 13 آذار 1936 القاضي بتقسيم الطوائف اللبنانية إلى طوائف تاريخية وعددها خمسة عشر طائفة، واستمرت فرنسا في تعمدها الحفاظ على الفرقة الدينية الداخلية وعملت إلى محاربة دعاة الوحدة الوطنية كما استمرت في سن القوانين التي تكرس الانشقاق الطائفي لأن توحيد الجهود الوطنية وتعاون الطوائف اللبنانية يشكلان خطرا على السياسة الفرنسية وبذلك نال لبنان نصيبا وافرا من أضرار الانتداب بمساهمة عدد من الطوائف المحلية أدى إلى تركيز الحياة العامة على أسس الطائفية وتوجه الطوائف اللبنانية نحو التعددية بدلا من التوجه نحو الوحدانية.[2]

وضع الميثاق الوطني بعد الاستقلال كمحاولة لوضع الأسس التي تسمح بجمع طوائف بالعيش معا في تعاون وانسجام لذلك اعتبر الميثاق عهدا بين جميع اللبنانيين على أن يكون لبنان فوق كل الخلافات وأن يحرص الجميع على استقلاله وسيداته وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى وضع هذا الميثاق هو ذلك الانقسام الموجود أصلا داخل المجتمع اللبناني والتمحور حول ماهية لبنان فهناك كان اتجاهين: الأول مسيحي: ينادي ويطالب بأن يكون لبنان وطنا مسيحيا يرتبط بفرنسا نظرا للعلاقات الوطيدة بين الطرفين

[1] عبد الفتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي، المرجع السابق ،ص 58
[2] عبد الفتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي، المرجع السابق ،ص 58

خاصة الثقافة والروحية والحضارية الغربية الأمر الذي يستوجب من وجهة نظر هذا الطرف استمرار الربط بين فرنسا ولبنان من خلال معاهدة حماية، والاتجاه الآخر إسلامي: وكان يطالب بأن يكون لبنان جزء من[1] سوريا باعتباره بلدا عربيا لذلك تطلع هذا الفريق إلى ضم لبنان إلى سوريا أو إلى أية وحدة عربية أكبر إلا أن المسيحيين رأو أن ذلك يمس بأوضاعهم فلبنان هذا البلد الوحيد الذي لا يشعرون فيه بأنهم أقلية[2].

"ان لبنان لها تاريخ حافل بالصراعات بين الطوائف المختلفة اذ عاشت حروب طائفية متعددة خاصة مابين المسلمين و المسحيين حيث تميزت مرحلة الحكم العثماني للبنان بنهوض الطائفة المسلمة فكانو يستولون على المناصب المرموقة عكس المسحيين الذين كانوا يتمركزون في الجبال الى أتى الانتداب الفرنسي و قام بغرس الطائفية في المجتمع اللبناني فقسمه إلى خمس عشر طائفة و ذلك لكي لا يتوحد المجتمع اللبناني و غرس الفتن الطائفية داخله وذلك من خلال إنشاء الدستور اللبناني سنة 1926 وفق مبادئ الجمهورية الفرنسية الثالثة وقامت بتأسيس البرلمان و السلطة القضائية لذلك ففرنسا هي التي انشات الطافية السياسية وذلك لخدمة مصالحها في لبنان و التدخل في شؤونها الداخلية "

المطلب الثالث: التركيبة السكانية اللبنانية:

أجري آخر إحصاء رسمي للسكان في لبنان سنة 1932 حين تبين أن عددهم 785.252 نسمة وأن نسبة المسيحيين تقارب 53% مقابل 44% للمسلمين وقد أجريت إحصاءات غير رسمية سنة 1996 قدر عدد السكان 1.411.416 نسمة موزعين بنسبة تقارب 45% للمسيحيين مقابل 44% للمسلمين وتفيد إحصائيات نشرها مؤخرا كتاب التاريخ حقائق العالم (Word Fact Book) الصادر عن وكالة

[1] محمد عدوان أكرم، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، متحصل عليه من الموقع

[2] محمد عدوان أكرم، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، الجامعة الإسلامية، مرجع سابق ص

الاستخبارات المركزية أن المسيحيين يشكلون حوالي 39% من السكان مقابل 59.8% للمسلمين [1] وتم إجراء إحصائيات عدد السكان بتقدير 3.8 مليون نسمة عام 2007 وبمعدل كثافة سكانية تبلغ حوالي 362 شخص قي الكيلومتر المربع [2] وحسب التوزيع المناطقي تضم محافظة جبل لبنان أكبر نسبة من السكان تليها محافظة لبنان الشمالي بينما تضم محافظة النبطية أقل نسبة من المقيمين[3].

"منذ عقود تغيب ثقافة الأرقام في سياسة الدولة اللبنانية وذلك بفعل النسيج السكاني الذي تحتويه لبنان إذ تضم 18 طائفة لذلك تسعى القوى المسيطرة إلى إخفاء المعطيات والمعلومات لما له من انعكاسات على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لسكان لبنان ككل."

المبحث الثاني: المؤسسات السياسية في لبنان

سنتطرق في هذا المبحث الى المؤسسات الرسمية في النظام السياسي اللبناني المتمثلة في الدستور اللبناني و اهم مواده و معرفة طبيعة النظام السياسي اللبناني

المطلب الأول: الدستور اللبناني:

لقد استوحى لبنان دستوره كسائر الدول الحديثة التي ليس لها تاريخ في ممارسة الديمقراطية من دساتير بعض الدول الغربية التي هي وليدة تطور تاريخي طويل فاستقى الدستور اللبناني مبادئه من دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا ودستور بلجيكا لعام 1831، إن التشابه بين دستور 1926 في لبنان ودستور 1875 في فرنسا يكن في اعتماد النظام الجمهوري البرلماني من جهة وفي تحديد العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عللا الأسس نفسها، وإن الدستور اللبناني المستوحي من الديمقراطيات الغربية الحديثة ضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية وضمان الحريات هو من التقاليد اللبنانية العريقة فقد نصت

[1] المركز اللبناني للمعلومات، تقرير الواقع الديمغرافي في لبنان، 2013 متحصل عليه من الموقع HTTP: www.lstatic.org تاريخ الاطلاع 2017/04/01

[2] إدارة الإحصاء المركزي، تقرير خصائص السكان والمساكن في لبنان، لبنان، 2012 متحصل عليه من الموقع HTTP:www.cas.gov تاريخ الاطلاع 2017/04/01

[3] إدارة الإحصاء المركزي، تقرير خصائص السكان والمساكن في لبنان، لبنان، 2012 متحصل عليه من الموقع HTTP:www.cas.gov تاريخ الاطلاع 2017/04/01

المادة السابعة منه على " أن كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم " وحرية الاعتقاد واحترام نظام الأحوال الشخصية لكل من الطوائف ومصالحها الدينية[1]

فالمادة التاسعة منه نصت على أن" حرية الاعتقاد مطلقة والدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب ونكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن يكون ذلك إخلال في النظام العام.[2]

أصدر الدستور اللبناني 23/ / 1926 في فترة الانتداب الفرنسي وضعت مجموعة من القوانين التي تنضم الحياة العامة في لبنان وهو متكون من مقدمة الدستور وستة أبواب ولكل باب مجموعة من الفصول والمواد الدستورية ويمكن في هذا الصدد الالتفاء ببعض المواد لبيان طبيعة واتجاه النظام السياسي اللبناني.

الباب الأول: أحكام أساسية:

-مقدمة الدستور-

أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في 1990/09/21:

- لبنان وطن سيد حر مستقل وطن نهائي لجميع المواطنين واحد أرضا وشعبا ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف به دوليا.

- لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها كما هو عضو مؤسس وعامل في الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء.

[1] سليمان عصام ،الانظمة البرلمانية بين النظرية و التطبيق، بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، 2011 ص240
[2] سليمان عصام ، الانظمة البرلمانية بين النظرية و التطبيق، ص241

– لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

– الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

– النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

– النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة[1].

– إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

– أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين فلكل لبناني الحق الإقامة في أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون فلا للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

– لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

الفصل الأول: في الدولة و أراضيها:

المادة 1 المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 9/11/1943 ولبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ أو سيادة تامة أما حدوده فهي التي تحده حاليا.

المادة 2 لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنها.

الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم:

المادة 7 كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون فرق بينهم.

المادة 9 حرية الاعتقاد مطلقة والدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام.

[1] الجمهورية اللبنانية ، الدستور اللبناني 1926،

المادة 12 لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون.[1]

"أنشئ الدستور اللبناني في فترة الانتداب الفرنسي 1926 وتم تعديله سنة 1989 بموجب اتفاق الطائف، لذلك يمكن القول أن الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان تتداخل فيها القوى الداخلية والخارجية فالدستور الأول أنشأته فرنسا بموجب قوانين الجمهورية الفرنسية الثالثة لحماية مصالح الموارنة وتم تعديله إثر اتفاق الطائف وجاء إثر تدخل سعودي وذلك لحماية مصالح المسلمين السنة والمطالبة بتساوي حقوقهم مع المسحيين لذلك فالدستور اللبناني جاء إثر ضغوطات دولية وإقليمية لخدمة مصالحها في الدولة وفي المنطقة"

المطلب الثاني: النظام السياسي اللبناني:

يعد لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية أعلن استقلالها في العام 1943 يرأس البلاد رئيس الجمهورية وهو رئيس الدولة ورمز الوحدة الوطنية ويقوم النظام اللبناني على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتمارس السلطات مسؤولياتها بالتعاون فيما بينها[2].

"النظام السياسي اللبناني هو نظام طائفي يقوم بتوزيع المناصب السياسية والوظائفية حسب الطائفة والانتماء لا حسب الجدارة وذلك من أجل إرضاء جميع الأطراف، فالنظام السياسي اللبناني بذلك يعزز من الطائفية حيث أن كل فرد من المجتمع اللبناني هو منتمي لطائفته يدافع على حقوقها فلبنان تعاني من مشكلة هوية وطنية من خلال الصراع الطائفي المتمثل في الصراع المسيحي الإسلامي وهذا ما أدى إلى نشوء نظام سياسي ديمقراطي برلماني طائفي."

المبحث الثالث: المؤسسات الرسمية في لبنان

[1] الجمهورية اللبنانية ، الدستور اللبناني 1926
[2] الجمهورية اللبنانية، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، متحصل عليه من الموقع www.presidency.gov تاريخ الاطلاع 217/5/2

سنتطرق في هذا المبحث المؤسسات الرسمية في النظام السياسي اللبناني المتمثلة في السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و القضائية وكيفية ممارسة مهامهم و دور كل مؤسسة فس صناعة القرار و الصلاحيات المخولة لكل سلطة

المطلب الأول: السلطة التنفيذية في النظام السياسي اللبناني:

السلطة التنفيذية في لبنان تتمثل في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء ولكل جهة مهامها وصلاحياتها.[1]

*رئيس الجمهورية: هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته.

وللرئيس اللبناني العديد من الصلاحيات منها:

- يصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة "مادة 53/4".
- يصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مراسيم قبول استقالة الوزراء أو إعالتهم بعد موافقة ثلثي أعضاء الحكومة.
- يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت "المادة 53/1" كما يعرض رئيس الجمهورية أي أمر من الأمور الطارئة على المجلس من خارج جدول الأعمال.
- يصدر رئيس الجمهورية المراسيم ويطلب نشرها وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس.

[1] المرجع نفسه

-لرئيس الجمهورية أن يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا بالاتفاق مع رئيس الحكومة "مادة 53/12".

- يحيل رئيس الجمهورية مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب وله أن يوجه إلى هذا الأخير رسائل عندما تقتضي الضرورة.

- يرأس رئيس الجمهورية الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم "مادة 53/8".[1]

- يمنح العفو الخاص بمرسوم "مادة 53/9".

صلاحيات رئيس الجمهورية اتجاه السلطة التشريعية:

- لرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو مجلس النواب إلى عقد ندوات استثنائية "المادة 33".

- لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد مجلس النواب إلى أمد لا يتجاوز شهرا واحدا "المادة 59".

- لرئيس الجمهورية في حالات محددة الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة فإذا قرر مجلس الوزراء حل المجلس يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل "المادة 55".

- يحق لرئيس الجمهورية بعد إطلاع مجلس الوزراء حق إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره "المادة 57".

- يحق لرئيس الجمهورية مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بالمراقبة الدستورية للقوانين "المادة 19".

- لرئيس الجمهورية اقتراح إعادة النظر في الدستور فتقدم الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب "المادة 76".

[1] المرجع السابق

– يصدر رئيس الجمهورية القانون المتعلق بتعديل الدستور ويحق له خلال المدة المعينة للإصدار أن يطلب من المجلس بعد إطلاع مجلس الوزراء إعادة المناقشة في الدستور مرة أخرى[1].

*صلاحيات الحكومة: بعد تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية بموجب التعديلات الدستورية لعام 1990 كان في المقابل تنامي لصلاحيات الرأس الآخر في السلطة التنفيذية رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء نفسه واعتبرت وثيقة الطائف أن رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس[2]

الوزراء كما جعلت هذه الوثيقة من مجلس الوزراء مؤسسة بحد ذاتها وكذلك هذه الصلاحيات جعلت من رئيس الوزراء قطبا سياسيا وقد ترتب عن هذه الصلاحيات اعتبار النظام السياسي اللبناني من النظم البرلمانية.

– يترأس مجلس الوزراء في حال حضور رئيس الجمهورية أو في حال غيابه ففي الماضي كانت هذه التسمية لا تصح إلا حينما تعقد الجلسة برئاسته.

– يطرح السياسة العامة للحكومة أمام مجلس النواب ويوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ومنها مراسيم فتح دورة استثنائية لمجلس النواب ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها ما عدا مرسوم تسميته رئيسا للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة.

– يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية عليه ويوقع محاضر الجلسات.

[1] الجمهورية اللبنانية، رئاسة الجمهورية، متحصل عليه من الموقع www.presidency.gov

[2] خالد الخير، وقائع المؤتمر السنوي الأول صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، "طبيعة النظام السياسي في لبنان"، متحصل عليه من الموقع

– يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في حضور الوزير المختص ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل وهذه المهمات كان يتولاها قبل الطائف رئيس الجمهورية.

– تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتها وفق القانون.

– حل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية في حالتين: في حال امتناع المجلس على الاجتماع خلال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منهما عن شهر استثنائي لا تقل مدته عن الشهر، وفي حالة رده الموازنة برمتها أي شل يد الحكومة عن العمل[1].

"السلطة التنفيذية في لبنان مرت بمرحلتين مرحلة قبل الطائف فكانت السلطة التنفيذية أحادية فكان لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة على الحكومة والبرلمان ما أدى إلى سيطرة الطائفة المارونية التي يقودها رئيس الجمهورية بصفته مسيحي وهذا ما عارضه الطرف المسلم والمطالبة بتساوي حقوقه، المرحلة الثانية بعد اتفاق الطائف من خلال إجراء تعديلات على الدستور اللبناني فأصبح هناك توازن وتعاون بين مهام رئيس الجمهورية (المسيحي) ورئيس الوزراء (المسلم) وأصبحت السلطة التنفيذية تعتمد على الثنائية من خلال إعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء من خلال رسم السياسة العامة للدولة والتعاون مع رئيس الجمهورية في مختلف القضايا فأصبح النظام السياسي اللبناني نظام ديمقراطي برلماني."

المطلب الثاني: السلطة التشريعية في النظام السياسي اللبناني:

يقول ميشال شيحا وهو من أبرز المنظرين للنظام السياسي اللبناني (لقد أكد تاريخ لبنان المعاصر أنه في كل مرة غاب فيها المجلس وزال مبدأ التمثيل حلت السلطة الطائفية مكان المجلس وعندما لا يكون

[1] خالد الخير، وقائع المؤتمر السنوي الأول صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، "طبيعة النظام السياسي في لبنان"، جامعة لبنان، مرجع سابق

للطوائف ممثلين سياسيين فإنه من الطبيعي أن يصبح رؤساء الطوائف الروحيين ممثلين لها) والقضية الطائفية تبدلا من أن تذوب في الحياة الوطنية تنفجر.

إن مجلس النواب في لبنان إضافة إلى دوره في التشريع والرقابة وصلاحياته المالية والقضائية ووجوده كهيئة ناخبة له دور أساسي لا يقتصر فقط في تمثيل المواطنين إنما يتجاوز ذلك ليشكل مكانا للحوار الدائم بين الطوائف الدينية بهدف توطيد العيش المشترك وترسيخ الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار وذلك من خلال استيعاب الوضع الطائفي وتحويل الحالة الطائفية إلى حالة وطنية جامعة يغلب فيها الانتماء الوطني على الانتماء الطائفي[1].

وتناط السلطة التشريعية في لبنان بمجلس النواب وحده وسلطته في التشريع هي كاملة شاملة لا يحدها شيء، يتألف البرلمان اللبناني من 128 نائبا وذلك مناصفة بين المسلمين والمسيحيين يجري انتخاب أعضاؤه من قبل الشعب مباشرة بواسطة الاقتراع السري وفق قانون نظام العملية الانتخابية بدأ بالترشح ضمن لوائح تضم كل واحدة عدد من المرشحين يساوي عدد النواب المطلوبين في الدائرة الانتخابية وصولا إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج ثم يلتئم المجلس برئاسة أكبر الأعضاء سنا لانتخاب رئيسه وهيئة مكتبه وبعد ذلك ينعقد لانتخاب اللجان النيابية بحيث يكون لكل لجنة اختصاصا معينا في التشريع وعددها ستة عشر لجنة ومجلس النواب هو من ينتخب الجهة المخولة لانتخاب رئيس الجمهورية في جلسة علنية.

أما التشريع فيجري على النحو التالي: تحيل الحكومة مشاريع القوانين إلى رئاسة المجلس كما يحق للنواب أيضا تقديم اقتراحات قوانين إلى رئاسة المجلس فيقوم رئيس المجلس بإحالة هذه المشاريع

[1] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، تقرير عن وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية -مسودة ثانية-، (د.م.ن)، (د.س.ن)، متحصل عليه من الموقع HTTP: www.arabubofaw.org تاريخ الاطلاع 2017/03/28

والاقتراحات إلى اللجنة المختصة التي تدرسها في جلسة مغلقة ثم ترفع اقتراحاتها إلى رئاسة المجلس التي تحيلها بدورها إلى الهيئة العامة لمناقشتها ودرسها في جلسة علنية والتصويت عليها.

السلطة التشريعية هي مستقلة استقلالا كاملا ولا تخضع لأي ضغوط من قبل السلطة التنفيذية أو غيرها ويعمل مجلس النواب وفقا للنصوص الدستورية ولنظامه الداخلي ويقوم دوره على التشريع ومراقبة عمل السلطة التنفيذية وهو من ينتخب رئيس الجمهورية ويمنح الثقة للحكومة التي لا يمكنها مباشرة عملها إلا بعد نيلها هذه الثقة.

للمجلس إضافة لسلطاته التشريعية والرقابية سلطة تشكيل لجان للتحقيق في أي أمر يرى ضرورة للتحقيق وإن الدستور والقوانين الذات صلة تعطي المجلس النيابي صلاحيات كاملة في مراقبة عمل الحكومة وصولا إلى[1] سحب الثقة من وزير أو حكومة ككل إلا أنه على الصعيد العملي فإن المجلس لا يمارس هذه الصلاحية بشكل كامل بسبب أن الحكومات ممثلة في جميع الكتل[2].

المطلب الثالث: السلطة القضائية في النظام السياسي اللبناني:

إن تنظيم السلطة القضائية في لبنان هو نتاج التطور التاريخي لمؤسساته القضائية ومختلف مصادر قوانينه فقد استلهم لبنان على نطاق كبير من النموذج الفرنسي سواء على مستوى المحاكم المدنية أو الإدارية أما فيما يخص المحاكم الدينية فقد حافظ على التنظيم القضائي اللبناني على الهيكلة الموروثة من القانون العثماني.

1-المحاكم العادية:

[1] الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، تقرير نظام النزاهة الوطني اللبناني، لبنان، 2014، متحصل عليه من الموقع HTTP:www.sui.transparencymaroc.com تاريخ الاطلاع 2017/03/26

[2] الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، تقرير نظام النزاهة الوطني اللبناني، المرجع السابق

أ-المحاكم العدلية: تنظر في القضايا المدنية والجزائية يمارس قضاة هذه المحاكم مهامهم باستقلالية تامة وبالتالي لا يمكن نقلهم أو عزلهم أو تغيير وضعهم المهني إلا في حالات محددة وفقا لإجراءات نص عليها القانون أو بناء على مرسوم وزاري.

*المحاكم المدنية: وهناك ثلاث درجات من المحاكم:

-محاكم الدرجة الأولى: ويطلق عليها أيضا اسم الغرفة الابتدائية تتألف هذه المحكمة من غرف مؤلفة من رئيس وعضوين يتولى القضاء فيها قضاة منفردون واختصاص الغرف يكون على مستوى المحافظات.

-محاكم الدرجة الثانية: محكمة الاستئناف التي لها الاختصاص في تصديق الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى أو فسخها وإن الاختصاص المكاني هو على مستوى المحافظات.[1]

-محكمة التمييز: إنها المحكمة العليا في النظام القضائي مركزها في بيروت تتكون من عدة غرف تحكم محكمة التمييز بناء على القانون وليس على الواقع وفي حال قبولها الطعن فإنها لا تحيل الملف إلى محكمة استئناف أخرى بل تنظر في القضية وتفصل في موضوعها[2].

*المحاكم الجنائية: هي التي تصدر أحكاما في الجنح وفي الجرائم تتألف هذه المحاكم من قاض منفرد ينظر في دعاوي الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف المتعلقة بالجنح وغرفة الجنايات في محكمة التمييز ينظر قاضي التحقيق في الدعوة أولا ثم غرفة الاتهام صدور الحكم من قبل محكمة الجنايات.

-المحكمة الإدارية (مجلس شورى الدولة): يعتبر مجلس شورى الدولة الذي أنشيء عام 1924 المحكمة الإدارية الوحيدة في لبنان يتألف المجلس من عشر غرف منذ عام 2000 وينظر في الدعاوى المرفوعة من قبل الأفراد ضد الدولة أو البلديات أو المؤسسة العامة كما يبدي المجلس آراء بشأن المراسيم الحكومية بناء على طلب الوزارة يمنح المرسوم التشريعي رقم 119 بتاريخ 1959 المجلس الاختصاص في مسائل

[1] الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان ، تقرير استقلال النظام القضائي في لبنان و حياده، كبنهاغن،2010،ص متحصل عليه من الموقع : (http www.memorjatwork.org) تاريخ الاطلاع 25-3-2017

2المركز اللبناني لحقوق الإنسان، تقرير المساعدة القانونية في لبنان 2014، لبنان، (د.س.ن)، متحصل عليه من الموقع HTTP:www.righsobesver.org تاريخ الاطلاع 2017/03/25

إدارية وتنظيمية محددة بما في ذلك الالتماس للحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن الأشغال العمومية القضايا الضريبية.

-المحاكم الخاصة: وهي تشمل محكمة العدل العليا التي تتمتع باختصاص لمحاكمة الرؤساء والوزراء وأعضاء البرلمان والمجلس العدلي والمحاكم العسكرية.

-محكمة العدل العليا: هي المحكمة الخاصة للنظر في القضايا المتعلقة بالمسؤولين الحكوميين بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس وزراء لبنان والوزراء يتألف المجلس من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاء اللبناني ويتم اتخاذ القرارات من قبل محكمة العدل العليا بأغلبية عشرة أصوات في الواقع لم تتم مقاضاة أي رئيس أو وزير منذ إنشائها.[1]

-المجلس العدلي: هو المحكمة الأعلى في لبنان ويرأسه الرئيس الأول لمحكمة التمييز أما الأعضاء الأربعة الآخرين فهم القضاة الأربعة الأعلى مرتبة في محكمة التمييز ينظر المجلس العدلي بالقضايا التي تتعلق بأمن الدولة ووفقا للمادة 322 من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن الطعن بقرارات المجلس العدلي بأي شكل من الأشكال إلا في حالة إعادة النظر بالمحاكمة أمام المجلس العدلي نفسه.

-المحاكم العسكرية: تتمتع المحاكم العسكرية بالاختصاص الرسمي في الجنح والجرائم التي يرتكبها الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في الجيش وتتألف من قاضي عسكري منفرد من كل منطقة من مناطق لبنان كما ينص القانون على إنشاء محكمة عسكرية دائمة في بيروت.

-المحاكم الدينية: تعتمد على حرية الاعتقاد وتحترم جميع الأديان والمذاهب وحرية إقامة الشعائر الدينية على أن لا يكون إخلال بالنظام العام للدولة وهناك قوانين منفصلة لكل من الطوائف الدينية في لبنان وقد وضع المسلمون والمسيحيون والأرثوذكس واليهود والطوائف الأخرى قوانين خاصة بهم بشأن العلاقات الداخلية التي يتم تفسيرها من قبل المحاكم الدينية المحاكم الكنيسية (الكاثوليك والأرثوذكس) المحاكم

1الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان ، تقرير استقلال النظام القضائي في لبنان و حياده، مرجع سابق

الشرعية (السنية والشيعة والدرز) ويحق لرؤساء الطوائف الدينية المعترف بها قانونا استشارة المجلس الدستوري للنظر في دستورية القوانين[1].

لقد جاء إنشاء المجلس الدستوري تلبية لمطلب رجال القانون والمتخصصين في القانون الدستوري خاصة أنه في غياب مرجعية تبث في دستورية القوانين جرى وضع العديد من القوانين التي تعارضت مع الدستور كما أن النظر في الطعون الناشئة عن الانتخابات النيابية من قبل لجنة الطعون النيابية لم يف بالغرض المطلوب ولم تعمل هذه اللجنة بجدية وموضوعية لذلك كان من المفترض إناطة هذه المهمة بهيئة دستورية مستقلة وهذا ما حدث مع إنشاء المجلس الدستوري.[2]

لقد نص الدستور على أن قواعد تنظيم المجلس الدستوري وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته تحدد بموجب قانون لقد حددت طريقة تشكيل المجلس الدستوري بالقانون رقم 250 تاريخ 14 تموز 1993 وجرى تعديل هذا القانون بقانون أقره مجلس النواب في العام 2006 ومن ثم بالقانون رقم 43 بتاريخ 2008/11/06 والذي قضى بإدخال تعديلات على النص المتعلق بشروط التعيين في المجلس الدستوري فأصبح النص الجديد كما يلي:

يتم اختيار أعضاء المجلس الدستوري وفقا لما يلي:

عشرة أعضاء من بين قضاة الشرف الذين مارسوا القضاء العدلي أو الإداري أو المالي خمس وعشرون سنة على الأقل أو من بين أساتذة التعليم العالي والمحامين مدة خمس وعشرون سنة على الأقل كما اشترط التعديل أن لا يزيد عمر العضو عند التعيين عن أربع وسبعين سنة وألا يقل عن الخمسين وإن على من يرغب في أن يكون عضو في المجلس الدستوري أن يقدم ترشيحه بموجب تصريح يرفق به سيرته الذاتية ويودعه لدى قائم المجلس الدستوري، ينتخب مجلس النواب خمسة أعضاء بالأكثرية المطلقة من مجموع

[1] المركز اللبناني لحقوق الإنسان، تقرير المساعدة القانونية في لبنان 2014، مرجع سابق ص
[2] سليمان عصام، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2010، ص292

أعضائه ويعين مجلس الوزراء الخمسة الآخرين بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه مدة عضوية المجلس الدستوري ست سنوات غير قابلة للتجديد غير أنه بعد تعيين أو مجلس تسقط عضوية نصف الأعضاء بالقرعة بعد ثلاث سنوات ويصار إلى تعيين البديل منهم بالطريقة التي عينوا بها.

بعد تعيين أعضاء المجلس وأداء اليمين أمام فخامة رئيس الجمهورية يجتمع الأعضاء وينتخبون رئيسا ونائب رئيس ومدة الرئاسة ونيابة الرئاسة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ومن أهم ما جاءت به التعديلات الدستورية إنشاء المجلس الدستوري وقد أنيطت به مهمة مراقبة دستورية القوانين والبث في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية[1].

المبحث الرابع: المؤسسات الغير الرسمية في النظام السياسي اللبناني

سنتطرق في هذا المبحث على المؤسسات الغير رسمية في النظام السياسي اللبناني و دورها في الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في لبنان:

يمثل وجود الأحزاب السياسية في لبنان ظاهرة مميزة قياسا على غيرها من البلدان العربية فقد رافقت بناء دولته الحديثة وبعضها سابق على وجودها واستمرت فاعلة في العهود التي تعاقبت على الحكم فيها سواء في حالات السلم أو الحرب بحيث يظهر أن لبنان محكوم بنظام حزبي وأن أحزابه قائدة العملية السياسية فيه[2] وإن نظرنا بتمعن إلى الإطار القانوني الذي يرعى عمل الأحزاب في لبنان فهو يرتكز بشكل أساسي على قانون الجمعيات العثماني الصادر عام 1909 المقتبس من قانون الأحزاب الفرنسي الصادر عام 1901 فهذا القانون يعد ليبيراليا بكونه يحترم حرية تأسيس الجمعيات السياسية والغير سياسية.[3]

[1] سليمان عصام، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق ،ص293
[2]
[3]

ضمن هذا التصنيف الإيديولوج ي يمكننا أن نقسم الولاءات الفكرية والإيديولوجية للأحزاب السياسية اللبنانية إلى:

- أحزاب ذات منطلق أممي تدين بالولاء للماركسية الشيوعية كالأحزاب الشيوعية اللبنانية أو الإيديولوجيا الدينية الإسلامية.

- أحزاب ذات منطلق قومي عربي تدين بالولاء للقومية العربية كالبعث والناصرية أو ذات منطلق قومي سوري تؤمن بالهلال الخصيب والأمة السورية كالحزب السوري القومي الاجتماعي.

- أحزاب كيانية تؤمن بلبنان أمة مستقلة عن محيطها كحزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار وهي في الغالب تدين بالولاء الطائفي.

على الرغم من كل هذه التصنيفات التي تعتمد معايير مختلفة تبقى الطائفية هي السمة الأساسية في تكوين أغلب الأحزاب السياسية اللبنانية وهي تنادي بالعلمانية لكنها في الواقع أحزاب طائفية في المبنى والمعنى والمبدأ فتتألف عموما من أبناء طائفة واحدة وتسعى لتأطير هذه الطائفة وتمثيلها بشكل أفضل في النظام والمجتمع وهذا الوضع للأحزاب اللبنانية هو انعكاس لواقع المجتمع اللبناني ولواقع النظام القائم فالطوائف اللبنانية هي جماعات مستقلة بأنظمتها وأحوالها الشخصية وباقتسام المقاعد التمثيلية والوظائف العامة وقد نتج عنه ظهور نظام حزبي تعددي وطائفي بمعنى آخر تتطابق التعدد الحزبية اللبنانية إلى حد يعيد مع تعددية الطوائف فلكل طائفة حزبها أو أحزابها.[1]

المطلب الثاني: المجتمع المدني في لبنان:

إن تاريخ المجتمع المدني اللبناني يعود إلى أواسط القرن التاسع ولقد كان طابعها الأساسي خيريا اجتماعيا وله علاقة بشكل عام مع المؤسسات الدينية والكنيسة التي أنشأت العديد من مؤسسات الرعاية، ولقد تلازم

[1]

نمو المؤسسات الأهلية في لبنان مع تطور التشكيل الاجتماعي في المناطق اللبنانية وعملية الصراع الدائرة فيها وسياسية التمييز بين أبناء الوطن الواحد.

إلا أنه ومنذ الاستقلال عام 1943 لم تستطع الحكومات المتعاقبة في بناء دولة حديثة ومتعاونة مع المؤسسات الأهلية وفي نفس الفترة الزمنية برزت فئات اجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية تجاوزت المفهوم الإحساني الإغاثي للعمل الجماعي وأسست مجموعة من الهيئات الغير حكومية ترمي إلى تعميق الوعي الاجتماعي والسعي إلى بناء مجتمع العدالة والمساواة إلا أنه كان هناك تفاوت واضح في التشكيل الجغرافي بين المناطق اللبنانية لهذه الهيئات وهذا ما يعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي يعكس سياسة عدم التوازن السائدة بين المناطق[1]

وأن هذا الخلل البنيوي كان من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المحنة التي بدأت 1975 وخلال سنوات المحنة لعبت الهيئات الأهلية دورا تاريخيا في ظل تراجع دور القطاع العام فكانت هذه الهيئات الجهة الصالحة في تحديد حاجات الناس والسعي لتلبيتها ولقد تمكنت خلال سنوات طويلة من العمل الدؤوب من توفير تجربة غنية وثقة عالية محليا وعالميا فكانت مصدر استقرار في البلاد خاصة عندما يأتي الأمر إلى تقديم الاحتياجات الأساسية للمجتمعات في المناطق النائية والحضارية في عام 2012 تعاونت منظمات المدني بشكل متزايد لتعزيز تأثيرها تفوقت منظمات المجتمع المدني في كثير من النواحي مثل: البيئة والزراعة والتنمية الريفية والحكم الرشيد.

أجرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 2012 بيانات عن حجم منظمات المجتمع المدني اللبناني وجود حوالي 5000 منظمة مجتمع مدني بينما يشير المركز الدولي لقانون المنظمات غير الربحية إلى أنه هناك ما لا يقل عن 6000 منظمة ولا يزال قانون الجمعيات التعاونية رقم 1909/1325 هو الذي يحكم

[1] المركز الاردني للبحوث الاجتماعية،المجتمع المدني في العالم العربي حالة لبنان، 2005

منظمات المجتمع المدني وهو القانون المعروف أيضا باسم قانون الجمعيات الذي تم إنشاؤه في ظل الحكم العثماني وتم تعديله في عام 2006.

وتقدم منظمات المجتمع المدني السلع والخدمات إلى قاعدة عريضة من الدوائر ويتوقف هذا على جهود النوعية والحضور الجغرافي والانتماءات الدينية والإقليمية وتعترف الحكومة والسلطات المحلية من حيث المبدأ بالقيمة المضافة للخدمات المقدمة بواسطة منظمات المجتمع المدني عادة ما تكون في إطار مشاريع محددة ومؤقتة وعلاوة على ذلك تصدر الحكومة في المعتاد منحا وعقود لمنظمات المجتمع المدني التي تشترك في روابط إقليمية أو دينية مع الوزير المعني. [1]

خلاصة الفصل الأول:

إن لبنان تزخر بتاريخ قديم مع الحضارات حيث عاش على أرضها مختلف الحضارات والطوائف المتعددة كالبيزنطيين ثم المسلمين ثم حكم العثمانيين إلى مرحلة الانتداب الفرنسي ثم الاستقلال سنة 1943 لذلك فالنظام السياسي اللبناني أنشأ وفق هذا التاريخ والطوائف المتعددة فهو يقوم على النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني الذي يسمح بحرية ممارسة الطوائف المختلفة حيث أن مختلف المؤسسات الرسمية والغير الرسمية مقسمة على أساس طائفي من خلال أن رئيس الجمهورية يكون مسيحي ورئيس الوزراء يكون مسلم سني ورئيس البرلمان يكون شيعي أما البرلمان فهو مقسم ما بين المسلمين والمسيحيين.

[1] المركز الاردني للبحوث الاجتماعية،المجتمع المدني في العالم العربي حالة لبنان

الفصل الثاني: النظام السياسي اللبناني و إشكالية ألـلاستقرار السياسي

إن النظام السياسي يعيش العديد من الأزمات السياسية الداخلية و الخارجية وذلك لعدم توحد اللبنانيين و تفرقهم في طوائف مختلفة و هذا ما أدى إلى هشاشة النظام السياسي اللبناني وتقسيم الحياة السياسية و الاجتماعية على أساس طائفي فأصبح الفرد اللبناني ينتمي إلى طائفته بدل انتمائه الى بلده و هذا ماسهل للقوى الخارجية في التدخل في الشؤون الداخلية للبنان وغرس نار الفتنة بين الطوائف مما أدى إلى حرب أهلية دامت خمسة عشر عام أدت العديد من الخسائر المادية و البشرية وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الأول النظام الطائفي في لبنان و المبحث الثاني الأزمة اللبنانية ثم سنتطرق في المبحث الثالث الى دور العوامل الداخلية و الخارجية في الأزمة اللبنانية

المبحث الأول: النظام الطائفي في لبنان

سنتطرق في هذا المبحث عن تاريخ ظهور الطوائف في لبنان و ما العلاقة التي تربطهم و سنتطرق عن الطائفية السياسية و تقسيم المناصب الحكومية على أساس طائفي و هذا ما أدى ظهور أزمة هوية وطنية فأصبح المواطن في لبنان بين حير هل انتمائه إلى وطنه أم إلى طائفته و ديانته

المطلب الأول: تاريخ الطائفية في لبنان:

لبنان كأي بلد عربي من حيث ظروف النشأة ومخاض الولادة المتعثرة ولد من تركة الرجل المريض بناء على اتفاقيات سيكس–بيكو ولكن لبنان يختلف كثيرا ليس عن كافة الدول العربية فحسب ولكن عن جميع دول العالم، فلبنان البلد الوحيد في العالم من حيث كثافة الطوائف الدينية والمذهبية يعيش على أرضه البالغة 10452 كيلومتر مربع ثمانية عشر طائفة وكل طائفة تحمل داخلها الاعتزاز والفخر بماضيها وتاريخها وتعمل على تعزيز هذه الثوابت بين أفرادها لتماسك الكيان المذهبي والهيكلي للطائفة فتعمل كل طائفة داخلها على تعزيز كل ما هو مختلف ومتميز على باقي الطوائف ونظرا لكثرة الطوائف مع قلة المساحة فقد نتج عن ذلك الاحتكاك طائفية ما لبثت أن تطورت إلى اقتتال تلك الطوائف واتسم هذا الاقتتال ظاهريا بأنه طائفي مذهبي ديني ولكن باطنه اجتماعي اقتصادي مذهبي ودليل ذلك أن القتال كان يحدث بين أفراد الطائفة ذاتها فكلما اتسم لبنان بكثرة طوائفه فقد اتسمت الصراعات المذهبية اللبنانية كذلك بتعدد أسبابها ونتج عما سبق أو حاولت كل طائفة الاستئثار دون غيرها بأكثر عدد من الامتيازات السياسية والاقتصادية والثقافية أي محاولة كل طائفة أن تكون لها الغلبة والسيادة في كل مجال من مجالات الحياة العامة[1].

تعد الطوائف الأساس في تشكيل المجتمع اللبناني وذلك منذ عهد الإمارة حيث عاش الموارنة والدرز والسنة والشيعة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك معا في لبنان، وقامت بينهم روابط سياسية ثم

[1] عشري عبد الهادي، التدخل الدولي من أجل الديمقراطية، مصر،منتدى سور الأزبكية ، 2005، ص12

انضمت إليهم طوائف أخرى منها طائفة إنجيلية صغيرة (البروتستانت) وكانت الانشقاقات التي حصلت في الكنيسة الأرمينية في كليكيا في القرن الثامن عشر قد أدت إلى نزوح فئة كبيرة من الأرمن الكاثوليك إلى لبنان ونتج عن الاضطهاد الذي ألحقه الأتراك بالأرمن في نهاية القرن التاسع عشر لجوء عدد كبير من هؤلاء إلى لبنان أكثر من أتباع الكنيسة الأرمينية الأرثوذكسية وكان إلى جانب ذلك أن استوطنت في لبنان على مرور الزمن قلة من اليهود واليعاقبة والاتين والنساطرة والسريان الكاثوليك وسواهم ممن يعرفون اليوم بالأقليات.

ولقد اكتسبت كل طائفة خصائص تميزت بها عن سواها من ذلك أن البيئة الجبلية جعلت من الشيعة والدرز والموارنة قوما أشداء ذوي عصبية عشائرية، ومن جهة تميز أهل الشيعة بالحذر السياسي وضعف التنظيم الاجتماعي وجاء ذلك نتيجة الاضطهاد والتعسف والقمع الذي عانته هذه الطائفة على مر العصور. أما الدرز والموارنة فقد تميزوا عبر القرون بالتنظيم الاجتماعي المحكم والثقة بالنفس، فالموارنة كانوا قد كونوا مجتمعا طائفيا ووطنيا يعيشون فيه كما يشاؤون بقيادة رؤسائهم الروحيين لم يفعل الدرز شيئا مغايرا عن الموارنة إذ فرضت عليهم ظروفهم التاريخية إقامة مجتمعهم الخاص حيث كان الدرز يؤلفون مجتمعا مغلقا ويديرون أمورهم حسب عاداتهم متحفظين بنظامهم الإقطاعي، واختلف أبناء الطائفة السنية عن الشيعة والدرز والموارنة في أنهم سكان مدن فلم يشاركوا سكان الجبل في عاداتهم ونمط عيشهم.[1]

أ- الموارنة:

يبلغ عدد الموارنة في لبنان أقل من 800 ألف نسمة أي حوالي 23% من المجموع العام، وبرزت الطائفة المارونية في الأساس في القرن السادس أو السابع بعد الميلاد من بين بعض القبائل العربية المتنصرنة التي شقت طريقها إلى الأجزاء الشمالية من سوريا الحالية وإذ تعرضوا للضغط من كل جهة اتجه الموارنة الذين أصبحوا يعرفون بهذا الاسم تيمنا بأول زعمائهم (القديس الراهب مارون) نحو

[1] عشري عبد الهادي، التدخل الدولي من أجل الديمقراطية، المرجع السابق ص 13

المنبسطات الشمالية لجبل لبنان هناك استوطنوا مقتطعين مساحات واسعة من الجلول على امتداد المنحدرات السحيقة للجبل وأنشؤوا قاعدة [1] زراعية جعلتهم مكتفيين ذاتيا إلى حد كبير ومع تمركز الأسرة المارونية في لبنان الشمالي بعد أعدادها المتنامي بتطلب منافذ جديدة فاتجهت بعض العائلات المارونية نحو الشمال والشرق والجنوب ولعبت هرميات الكنيسة عبر القرون دورا مهما في نقل حس الهوية الطائفية إلى الموارنة وفي القرن الثاني عشر كان البطريك الماروني نفسه أو من أقام العلاقة مع فرنسا الكاثوليكية فاختلط نوع من التوجه البعيد المدى نحو أوروبا الغربية بحس الموارنة المستمرة وفي الماضي القريب استمرت هرميات الكنيسة في ممارسة تأثير قوى على التطورات السياسية داخل الأسرة المارونية وخلال الفتنة الداخلية في العام 1958 أقام البطريك علاقة حذرة مع رئيس الجمهورية الماروني الذي كان في السلطة حينئذ كميل شمعون وساعد رأيه على ترجيح كفة الرأي الماروني في النظام السياسي أنذاك.

ب–الشيعة:

كان عدد الشيعة في لبنان يقدر في أوائل الثمانينيات بحوالي مليون نسمة أو ما نسبته ثلث المجموع العام للسكان المقيمين وحتى تلك الفترة كانوا موزعين بشكل متساوي وتقريبا على ثلاث مناطق رئيسية المنطقة الجنوبية تضم جبل عامل وميناء صور القديم، الأقسام الشمالية من البقاع وتضم بعلبك والهرمل والمنطقة الثالثة الضواحي الجنوبية الممتدة لبيروت.

ويعود التشيع في لبنان إلى الأيام الأولى من الانفصال الكبير الذي قسم الجماعة الإسلامية في العالم إلى سنة وشيعة أي إلى أواسط القرن السابع بعد الميلاد وتحولت الأقسام الوسطى والجنوبية من جبل لبنان إلى نقاط حيوية لجأ إليها الشيعة ولكن بين عامي 969 و1099 استطاع الشيعة الخروج من دائرة الظل إلى سائر أنحاء المنطقة وشهدت تلك الفترة ذروة التشيع في لبنان وبروز ثلاث سلسلات شيعية محلية

[1] عطاء الله سمير، لبنان 400 سنة من الطائفية، لندن: مطابع جامع أوكسفورد، 1985، ص15

تمركزت في كل من صيدا وطرابلس وصور كان حياة الشيعة صعبة وقاسية لكنهم استطاعوا أن يؤسسوا قوة سريعة.[1]

ج- الدروز:

بلغ عدد أفراد الأسرة الدرزية في لبنان حوالي 250 ألف نسمة في أواخر السبعينيات أي حوالي 8% من المجموع العام وبالتالي الأسرة الدرزية تعتبر الأصغر بين الطوائف الرئيسية الثلاث لكن في أي حال لعب الدرز دورا تاريخيا أساسيا في ظهور النظام اللبناني والأسرة الدرزية هي في الأساس فصيلة شبه زهدية انبثقت من المذهب الشيعي ومن خلال هذا المفهوم يبدو المذهب الدرزي وكأنه نوع من التوحيد بين التعاليم الإسلامية ومعتقدات الأديان الشرقية وبعض المعتقدات اليونانية

وما قبل الإسلامية وكانت ألوف عديدة من المزارعين الدرز تكدح في القرى الواقعة في جبل لبنان ووادي التيم ولكن التركيبة الاجتماعية في القرى الدرزية ظلت خاضعة لروابط العائلة القوية وكانت العائلات الدرزية مرتبطة تقليديا ببعضها البعض في بنية هرمية.

د-السنة:

السنة في لبنان هم أكبر الأقليات الكثيرة في البلاد وأكثرها قوة وقد بلغ عددهم في أواخر السبعينيات حوالي 200 ألف نسمة أي 20% من المجموع العام للسكان وتمركز العدد الأكبر من السنة في لبنان خلال قرون عدة داخل مدن ساحلية كبيروت وطرابلس وصيدا ويعود وجود المذهب السني في لبنان من دون حدوث أي انقطاع تاريخي إلى دخول الجيوش الإسلامية المنطقة في العام 230 بعد الميلاد بعد

[1] عطاء الله سمير، لبنان 400 سنة من الطائفية،مرجع سابق، ص18

سنتين من وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ولم يعان السنة أبدا من صدمات التمدن السريع التي عاشها موارنة البلاد وشيعتها لأنهم كانوا طوال قرون عدة منفتحين على تقاليد المدن[1].

المطلب الثاني: الطائفية السياسية في لبنان:

إن طائفية النظام السياسي اللبناني ليست حديثة العهد فلقد جرى تكريسها على الصعيد السياسي بموجب قوانين أساسية وأعراف سلوكية لها حرمة القانون وذلك منذ مجلس الإدارة في جبل لبنان في عهد المتصرفية إلى المؤسسات الدستورية في عهد الانتداب الفرنسي إلى مختلف التشريعات في عهود الاستقلال بعد 1953، ويعتبر النظام السياسي اللبناني القائم على أساس طائفي السبب الرئيسي في الأزمات التي توالت على لبنان وفي هذا ترى الباحثة الأمريكية مارين ميليفين أن النظام السياسي الطائفي هو الأساس في مشكلة لبنان لأن كل طائفة تعتبر نفسها أشبه بدولة مستقلة فلكل طائفة رجال دينها وسياسيوها ولكل طائفة مناطقها حتى أصبح لبنان ولايات غير متحدة تعيش حالات الحذر من بعضها البعض إلى حد الخوف المتبادل من أن تؤدي أية مشكلة بين أبناء الطوائف إلى حرب طائفية وذلك راجع إلى غياب وحدة لبنانية تنطلق من خلال قاعدة المواطنة، ورغم أن لبنان اعتمد نظام التعددية الحزبية المطلقة فقد جاء في الدستور "حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية تأليف الجمعيات" فإن الحياة الحزبية غائبة في لبنان وما يسمى حزبا غالبا ما يمثل تجمعا أقرب إلى الصيغة العائلية والطائفية منه إلى الصفة الحزبية.[2]

الاستقلال الذاتي للطوائف له جذوره التاريخية وقد أصبح من التقاليد الثابتة في تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي وهو من المسلمات والثوابت التي قام عليها النظام، وهذا ما أكد عليه قانون 2 نيسان 1951 الذي حدد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية ومن ثم المرسوم

[1] عطاء الله سمير، لبنان 400 سنة من الطائفية، المرجع السابق ،ص19
[2]

الاشتراكي رقم (18) تاريخ 13 كانون الثاني 1955 المتعلق باستقلال الطائفة السنية في مجال أحوالها الشخصية والقانون الصادر بتاريخ 13 تموز 1962 الخاص باستقلال الطائفة الدرزية والقانون رقم (67/72) تاريخ 19 كانون الأول 1967 المتعلق باستقلال الطائفة الشيعية بحيث انتظم اللبنانيون جميعا في طوائف تتمتع بإرادة ذاتية في نطاق محدد كما جاء قانون الموظفين الصادر بالمرسوم رقم (112) تاريخ 12 حزيران 1959 ليكمل عقد التمثيل الطائفي بنصه في المادة (96) من ناحية أخرى جاء قانون الانتخابات الصادر[1] في 26 نيسان 1960 أيضا ليكرس قاعدة التمثيل الطائفي في اختيار أعضاء المجلس النيابي ويحدد نسبة تمثيل كل طائفة في البرلمان[2].

إن الممارسة العملية للحياة السياسية اللبنانية لم تقصر النظام الطائفي على وظيفة تأمين اشتراك المجموعات الطائفية في السلطة وحفظ حقوقها في التمثيل السياسي أو في الوظائف العامة بل ذهب بعيدا في تقنين الحياة الوطنية كلها بجميع مظاهرها وإخضاعها لهذا الاعتبار الطائفي فتحول النظام السياسي والاجتماعي والثقافي إلى نظام حصص وفق النسب الطائفية هذه ألحقت الممارسة العملية الوظيفية العامة المدنية والعسكرية والقضائية بصفة التمثيل الطائفية وجرى توزيع مرافق الدولة ومؤسساتها وهيئات الخدمات فيها والموازنة العامة والتراخيص والامتيازات وفق هذا المعيار الطائفي وتحول المجلس الاقتصادي الاجتماعي نفسه إلى هيئة ممثلي الطوائف فجرى بالتالي تفريغ الإصلاحات من مضمونها وتعزز البعد الطائفي للنظام السياسي والدولة بوجه عام تدرج النظام الطائفي إذا من كونه ضمانة إلى كونه نظاما شاملا للحقوق والواجبات وعمليا فقد المواطنون حقهم كمواطنين وحقوقهم كأفراد وأصبحوا مجرد رعايا لطوائفهم التي وحدها تمنحهم الحقوق الخاصة بهم وجرت مصادرة هذه الحقوق من قبل الزعماء السياسيين النافذين فأخذوا يتصرفون بهذه الحقوق وفق الزبونية السياسية وبات يحصل على هذه

[1] عبد فتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي، بيروت: دار الفارابي، 2013، ص 112
[2] عبد فتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي،مرجع سابق ،ص112

الحقوق أولئك الذين يؤدون الطاعة والولاء ويحرم منها أصحاب الكفاية والعلم والنزاهة والاستقامة الذين لا يتبعون زعيما أو مرجعا سياسيا أو دينيا، يفرض هذا النظام الطائفي سلما متدرجا لحقوق المواطنين بحسب انتمائهم الطائفي فيوزع الامتيازات على الجماعات الطائفية فلا يستطيع المواطن أن يحلم بوقع أو بدور أو وظيفة إلا في حدود ما هو مرسوم لطائفته من حقوق وأدوار ووظائف ويزيد من تعقيد هذا النظام أنه مرتبط بمناطقية معينة فالأقليات الطائفية [1] في بعض المناطق تحرم من حقوقها السياسية والمدنية لمصلحة الأكثريات في هذه المناطق ولو كانت تتمتع بامتيازات على المستوى الوطني.

وقد تحولت الطائفية بهذا المعنى إلى نظام شامل يصيب جميع اللبنانيين بقيود خطيرة على حقوقهم وحرياتهم الأمر الذي أدى إلى تفكيك المجتمع المدني نفسه وتقسيمه والحد من تطوره وفرض مضاعفات اجتماعية وثقافية عدة على جميع حقوق المواطنين وقد زاد من حدة هذه المظاهر الطائفية الممارسة المتفاقمة للطبقة السياسية في استقلال هذا النظام أداة لتجديد نفسها ونفوذها ولحماية مصالحها لاسيما مع صعود قوى الحرب إلى قمة النظام السياسي واحتكار توزيع مواقع الدولة على أقطاب الطوائف يؤدي هذا الواقع إلى تعطيل النظام الديمقراطي نفسه فتغيب عن هذا النظام وسائل المحاسبة والمساءلة غيابا شاملا مطلقا سواء أكانت محاسبة سياسية أو محاسبة قضائية فممارسة السياسة هذه تعطي الزعماء النافذين حصانة طائفية وتجعل من تصرفهم بمقدرات البلد خارج أي رقابة حقيقية بل تقوي نفوذهم بمقدار قدرتهم على اقتطاع النفوذ من الدولة ولو على حساب أية مصلحة عامة أو حقوق عامة فكلما قويت شوكة الزعيم السياسي في تجاوز القانون زادت شعبيته السياسية، وإذا كانت الحرب هي التي أدت إلى تعميق الانقسامات الطائفية والمذهبية ونزاعاتها فإن ظروف السلم في ظل الطبقة السياسية هذه لم تعالج مشكلات الحرب بل زادتها تفاقما ولم تنشأ في لبنان كتلة وطنية تاريخية تحمل رؤية أو برنامجا لبناء الدولة بعد الحرب بل أخذت كل جماعة تستأثر بحقها من الدولة على حساب مفهوم الدولة وشروط بنائها فتفاقمت

[1] عبد الله فوز، الوصول الحر إلى المعلومة مواطنة شفافية مساءلة، بيروت: دار النهضة العربية، 2016، ص 141

الأزمة الوطنية وتعطلت المؤسسات الدستورية وشارف النهب المنظم لموارد الدولة على بلوغها لحد الإفلاس[1].

المطلب الثالث: الأزمة اللبنانية:

على مدى التاريخ الحديث أدى الترابط الطبيعي بين الدين والثقافة إلى بروز ثقافة طائفية وتوظيفها في الصراع الطائفي السياسي مع أن الخلافات لم تكن ذات منحنى ديني بالضرورة لكن أكثرها كان يعود إلى التيارات الثقافية والسياسية التي تمايزت مواقفها حول دور لبنان السياسي وموقع بين العالمين العربي والغربي وكان هذا عاملا حاسما في ظهور تعددية ثقافية وحدوث انتظار مجتمعي ثقافي تربوي ذي اتجاهات إيديولوجية–سياسية متضاربة أضعفت مجتمعة دور الدولة المركزي، وبرز الخلاف بين اللبنانيين بوضوح حول موضوع "الهوية" اللغة وأهميتها وانقسم اللبنانيين بالتالي إلى فئتين مسيحية وإسلامية تستنبط الأولى ثقافة أجنبية وإيديولوجية غربية، فيما الفئة الثانية تستعمل اللغة الأجنبية كوسيلة تفاهم من غير أن تعتمدها في حياتها اليومية فقد جاء في تقرير صادر عام 1995 أن 58% من الدروس في التعليم العالي تعطى باللغة الفرنسية و 30% باللغة الانجليزية و 12% فقط باللغة العربية وقد أفرز هذا واقعا متباينا من ناحية التوجه الإيديولوجي، وكان عاملا مساعدا على التوجه نحو التعددية الثقافية وغياب اندماج مجتمعي وعدم إيلاء الدولة اللبنانية التعليم الرسمي الاهتمام الكافي فانعكس على الحالتين الثقافية والمجتمعية وشكل عاملا من عوامل الانشطار فعن طريق الأسرة والثقافة والتعليم في ضوء غياب تربية مواطنية صحيحة وفعالة واستطاعت كل طائفة أن تشرب أتباعها إيديولوجيات (القيم، الخوف، الغين، الموقف من الآخر، التعصب، نبذ المساواة) وقفت بالمرصاد أمام حدوث اندماج مجتمعي وطني[2].

[1] عبد الله فوز، الوصول الحر إلى المعلومة مواطنة شفافية مساءلة،المرجع السابق ، ص143
[2] سيد عبد الرؤوف، قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارسته، لبنان حتى مطلع القرن 21، متحصل عليه من الموقع

أثار الاستعمار الفرنسي النزعة الانفصالية لدى اللبنانيين محاولة منها لسلخ البلد عن الهوية العربية والموروث العربي وحث على الانضمام إلى فرنسا ثقافة ولغة وفكرا في حين أدى إنشاء دولة لبنان الكبير إلى انقسام اجتماعي عميق، عملت فرنسا من خلاله على تغذيت الطائفية وبث روح الفرقة بين المسيحيين والمسلمين وأسهمت تلك السياسة التي اتبعها السامون خلال ست سنوات من الانتداب الفرنسي في تكوين الوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبنان[1]،

وإن الوجود الفرنسي زاد من حجم التناقض بين المسيحيين المندوبين والمسلمين، شعرت فرنسا بخطر التيار القومي العربي فعملت على ضربه بشتى الوسائل ولم تكتف بسلخ مناطق

عن سوريا وضمها إلى لبنان ووجدت السياسة الفرنسية أرضا خصبة في لبنان، وهكذا قوت سياسة فرنسا الثقافية والاجتماعية سياسة التفرقة والتحيز التي انتهجتها في لبنان فقد عمقت الطائفية خلال عقود عدة وهيأت المناخ مبكرا للحرب الأهلية اللبنانية، فضلا عن أن فرنسا عمدت إلى استعمال البنى التقليدية في المجتمع بدلا من أن تساعد على القضاء عليها فكان ذلك عاملا من عوامل التخلف والتجزئة الطائفية، وفي مرحلة لاحقة كان لسياسة إثارة الفتنة الطائفية التي اتبعتها السلطات الفرنسية إبان زمن انتدابها للبنان عاملا مؤثرا في الأزمة اللبنانية إلى حد الآن[2].

عانت الدولة اللبنانية منذ نشأتها إلى اليوم من إشكالية عدم الثقة سواء بين صانعي القرار داخل السلطة السياسية أو بين أفراد المجتمع وهذا ما أرجعه بالأساس إلى الاختلاف العرقي والعقائدي الذي غذته التجارب التاريخية والتي مر فيها لبنان بالعديد من التحولات انتصرت فيها الطوائف على حساب طوائف أخرى، وذلك بفعل السياسة المنتهجة من طرف الحضارات والدول التي تعاقبت على حكم لبنان وحتى مع استقلال لبنان سنة 1943 بقي الوضع كما هو عليه حيث كان من المفترض أن تعالج مرحلة الاستقلال

[1] كاصد الزيدي وليد، سياسة فرنسا الثقافية، دراسة حالة لبنان، 1959-1976، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص
[2] كاصد الزيدي وليد، سياسة فرنسا الثقافية، دراسة حالة لبنان، 1959-1976،المرجع السابق ، ص

سلبية التمثيل الطائفي، ولكنها أقرت كنظام للتعايش والمشاركة النسبية في الحكم، وهذا يؤكد التمسك بالدستور القديم الصادر سنة 1926 وما قام النظام السياسي بفعله خلال هذه الفترة مجرد تعديلات للتخلص من قيود الانتداب لكن الممارسة الطائفية بقيت على حالها ولم تظهر بوادر التوافق مما أسهم في العديد من الأزمات التي لم تستطع الدولة اللبنانية إيجاد حل لها وهذا ما يؤكد الكاتب كمال حبيب حيث يرى أن النظام السياسي اللبناني ظل عاجزا على حماية الدولة اللبنانية وقد أثبتت العديد من الأحداث التاريخية التي تلت الاستقلال[1] ذلك بداية بأحداث 1958 التي ارتكبت فيها مجازر في حق الطائفة الدرزية ثم الحرب الأهلية سنة 1975 التي راح ضحيتها الألف من اللبنانيين ولم يستطع النظام تحريك أي ساكن خلال هذه الحرب، وبالتالي لم يستطع النظام السياسي أن يكون لنفسه شخصية مستقلة عن حكم الطوائف وأصبحت السمة البارزة في هذا النظام هو سلطة الطوائف أكثر من سلطة الدولة كل هاته التراكمات أعاقت تكوين نظام سياسي قادر على فرض الإرادة السياسية للدولة وحماية سيادتها سواء في الداخل أو الخارج.

ويرى الدكتور عبد الرؤوف سنو (عميد كلية التربية بالجامعة اللبنانية) أن نظام الترويكا الذي جاء به اتفاق الطائف القائم على تقسيم السلطات الرئاسية الثلاث بين الطوائف والتعاون والتنسيق فيما بينها هو في حقيقة الأمر نظام التصارع وتقاسم الحصص بين الطوائف وهو بذلك يعزز من التبعية المذهبية سياسيا واجتماعيا ولا يولي اهتمام للمواطنة[2].

يعاني لبنان كما بات معلوما لدى الجميع من خلل بنيوي في تركيبة نظامه السياسي والدستوري القائم على القاعدة الطائفية، وقد تفاقمت هذه التركيبة الطائفية مع تأثر لبنان بواقعه الجغرافي–السياسي ما جعله عرضة على الدوام لمختلف تجاذبات الصراع العربي الإسرائيلي وإن أكثر ما نشهده اليوم من عجز

[1] مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي -دراسة حالة لبنان، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2013/06/18، ص 54

[2] مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي -دراسة حالة لبنان، المرجع السابق ص54

وتهالك وفوضى في حياتنا السياسية ناجم في الأساس عن الواقع الطائفي الذي أنهش الوطن وفتك بقدرات المجتمع اللبناني على مختلف الصعد فالطائفة السابقة في وجودها لوجود الكيان نفسه رافقت مسيرة النظام السياسي في لبنان منذ انطلاقته الأولى في عام 1920 واستمرت منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا تنخر في المجتمع اللبناني على امتداد تاريخه السياسي.

ومما لاشك فيه هو أن طريق الديمقراطية التوافقية في لبنان اليوم محفوفة بالمخاطر ولاسيما بفضل نقص الوعي في استيعاب مراميها الحقيقية وإدراك أهميتها كمرحلة مؤقتة عن طريق بناء الوحدة الوطنية السليمة[1] فهي وسيلة قد تمكن من تعزيز الانصهار الوطني بين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض ولكن من أهم شروط نجاحها هو النظر إليها على أنها نقطة البداية الآمنة لهذه الجماعات لكي تنطلق منها وتتجمع لتوحد جهودها لدعم مسيرة المجتمع نحو النمو والتقدم ولا ينبغي النظر إليها على أنها نهاية المطاف، ولو استقر أن تجربتنا السياسية بإيجاز تام بعد مرور ما يقارب القرن على ولادة دولتنا الفتية علنا أن نستفيد من عبر الماضي لوجدنا أن مشاهد التنازع الطائفي أو المذهبي يتكرر هي نفسها تارة بالحرب النارية بين مدعي الدفاع عن الطوائف أو المذاهب وتارة أخرى بالصراع المكشوف فيما بينهم والعلة الدائمة تبقى هي نفسها وتكمن في النفوس الطائفية وفي نظامنا السياسي والدستوري المتناقض من ناحية ثانية[2].

ما يزال الفرد اللبناني يعيش مواطنة مثلثة الأبعاد فهو بسباق الانتماء الطائفي مواطن في طائفته يدين بالولاء لقيادته المدنية والدينية ولأجهزتها القضائية ولتقديماتها الخيرية والاجتماعية وهو أيضا يعيش مواطنة جغرافية مثقلة بالرموز والتاريخ البعيد والحديث فهو مواطن في منطقة يعيش فيها كمنطقة لها خصوصياتها وفريدة لها دورها الخاص في التركيبة الجغرافية اللبنانية ككل وهو أخيرا مواطن لبناني

[1] فارس عصام، التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية، الطبعة الأولى، (د.م.ن): دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، 2013
[2] فارس عصام، التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية، المرجع السابق ، ص

ينتمي قانونا وحياتيا إلى الجمهورية اللبنانية ومؤسساتها الدستورية والإدارية والقانونية وهنا لابد من ملاحظتين أساسيتين قانونا لا تعترف الجمهورية اللبنانية بالانتماء إليها بصفة مواطن لمن ليس له انتماء لطائفته أو لمذهب معين معترف به قانونا كما أن الدولة اللبنانية لا تتجاوب مع المطالبين بنقل نفسهم من منطقة إلى أخرى رغم أن عوائق قانونية أمام هذا النوع من المعاملات المطلوبة تصور مواطنة لبنانية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة التي يعيشها الفرد اللبناني أي تعترف وتحدد دور انتمائه الطائفي في النظام السياسي والاجتماعي أن تعترف وتحدد دور المجتمع المحلي والأفراد في الانتماء المناطقي وأخيرا أن تعيد صياغة مؤسسات الدولة والقضاء العام بشكل أكثر انفتاحا على أوسع القطاعات الاجتماعية فالمواطنة كهوية مشتركة يجب أن تقود الوحدة [1] الوطنية وبالتالي إلى موقف موحد من الأخطار المشتركة وعلاوة على ذلك يجب أن لا تتناقض مسألة الولاء للوطن مع ولاء الفرد لطائفته ففي مجتمع متعدد الأديان والمذاهب في لبنان لابد من أن يكمل الولاء للوطن وسيلحق ضرر كبير بلبنان إذ شككت إحدى الطوائف بولاء طائفة أخرى وقد أظهرت التجربة أن ما هو مشترك بين المسيحيين والمسلمين كمواطنين يتجاوز هويتهم الطائفية ويضاف إلى هذا أن اللبنانيين بسبب الحرب وبغض النظر عن طائفتهم أو انتمائهم السياسي أصبحوا يقدرون أهمية دولتهم الجغرافية ولابد من تشجيع المواطنين من كافة الطوائف وبغض النظر عن مأخذهم على النظام السياسي على المواطنية[2].

المبحث الثاني: الأزمة اللبنانية

سنتطرق في هذا المبحث عن الأزمات التي ضربت النظام السياسي اللبناني بداية بازمة 1958 ثم الحرب الأهلية اللبنانية التي كادت أن تعصف بالنظام اللبناني

المطلب الأول: الأزمة اللبنانية 1958:

[1] عبد الله فوز، الوصول الحر إلى المعلومة مواطنة شفافية مساءلة، بيروت: دار النهضة العربية، 2016، ص144
[2] عبد الله فوز، الوصول الحر إلى المعلومة مواطنة شفافية مساءلة، مرجع سابق ، ص145

تعود جذور الأزمة السياسية في لبنان 1958 لأسباب محلية وإقليمية ودولية متداخلة والعامل الجوهري يمكن رده إلى ذلك الانقسام التاريخي سنة 1860 ذي البعد الطائفي بين اللبنانيين وخلافهما حول الهوية القومية للبنان وطبيعة كيانه وبالتالي علاقته بمحيطه المجاور وبالعالم ورغم أن هذا الخلاف قد شهد أكثر من حل توفيقي في مراحل معينة من تاريخ لبنان الحديث والمعاصر إلا أن هذا العامل ظل سببا كامنا وراء العديد من الخلافات الداخلية اللبنانية كالتي جرت في عهد الرئيس شمعون كميل (1952-1958) حيث تميز عهده بحدة الخلافات بين اللبنانيين حول عدد من القضايا الداخلية والإقليمية والدولية ورافق ذلك تحدي بين الرئيس شمعون والعديد من زعماء الجماعات والأحزاب اللبنانية من جهة أخرى.[1]

يمكن وصف سياسة الرئيس شمعون الداخلية في المرحلة الأولى من عهده أي ما قبل أزمة السويس بالمرونة والاعتدال ولاسيما من حيث انفتاحها على مختلف القوى السياسية اللبنانية على قاعدة من التوازن الداخلي والإقليمي أحيانا بغية المحافظة على الوضع الداخلي، بيد أن سياسة شمعون في المرحلة اللاحقة اتسمت بعدائها للخط الناصري وبمواجهات حادة مع زعماء المعارضة واتخذت في بعض الأحيان منحنى اعتبره بعض السياسيين شبيه بالأسلوب الديكتاتوري من حيث تمركز السلطة التقليدية في يد رئيس الجمهورية وهيمنته على مجلس الوزراء تم تدخله في انتخابات 1958 النيابية لمصلحته الشخصية ولتجديد ولايته وأخيرا قبوله بمبدأ إيزنهاور دون موافقة أكثر اللبنانيين الأمر الذي أدى بالوضع الداخلي للبنان إلى قمة التأزم السياسي في المرحلة الأخيرة من عهده أي من بداية 1958 وبالذات شهر أيلول من العام نفسه الأمر الذي أدى بالنهاية إلى انفجار الوضع الداخلي في لبنان.

من خلال مبدأ أيزنهاور (نظرية سد الفراغ) حاول الرئيس الأمريكي فصل بعض الدول العربية ومنها لبنان عن جسم الوطن العربي وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية للبنان وإقامة مناطق نفوذ أمريكية في بعض الدول العربية من أجل درء الخطر الشيوعي العالمي ممثلا بالاتحاد السوفياتي لانتهاء وضعف

[1] الخزعلة ياسر، تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1958، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015، ص

الدور البريطاني وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ في تنفيذ سياسيتها ومخططاتها في لبنان إلى الضغط على الرئيس شمعون وحكومته اللبنانية وتغذية النزاعات الإقليمية والطائفية والدينية ومحاولات دعم الأحزاب اللبنانية وكذلك محاولة إقامة علاقات مع بعض الأحزاب اللبنانية والحركة الصهيونية العالمية أو بما يسمى بإسرائيل مثل حزب الكتائب اللبنانية.

إن قيام الجمهورية العربية المتحدة على حدود لبنان الشرقية كان يعني أن الفريق اللبناني القومي المعارض الذي حاول الرئيس شمعون حشره في الزاوية أصبح بإمكانه الآن الرد على التحدي مستندا إلى دعم[1]

الجمهورية العربية المتحدة الأمر الذي دفع بالأزمة إلى الانفجار خلال شهر أيار 1958 وذلك بعد اغتيال الصحافي اللبناني نسيب المتني وهو أحد المعارضين لسياسة شمعون وقد زاد الأمور سوء إعلان الرئيس شمعون نيته عن تجديد ولايته لـــ 6 سنوات أخرى أي بعد انتهاء ولايته في سبتمبر 1958 الأمر الذي أدى إلى الإضراب العام والذي نفذ بشكل نسبي في المدن الرئيسية وأدى بالتالي إلى أعمال عنف والمظاهرات في الشمال والوسط والجنوب.

إن النتائج الأولية لأعمال العنف كانت تتم على حجز واضح في قدرة نظام الرئيس شمعون على حسم الوضع العسكري لمصلحته إذ غدا من الصعب القضاء فعلا على قوات المعارضة بعد أن رفضت قيادة الجيش اللبناني بقيادة الجنرال فؤاد شهاب الانحياز كليا أثناء القتال إلى جانب أي من الطرفين بحجة المحافظة على وحدة الجيش وخوفا من انقسامه على أساس طائفي الأمر الذي أدى إلى التخفيف من حدة القتال وبالتالي إيجاد قوة غير طائفية[2].

[1] الخزعلة ياسر، تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1958، ص
[2] الخزعلة ياسر، تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1958، ص

لقد أثار تأسيس الجمهورية العربية المتحدة حماس السنيين اللذين عادوا إلى فكرة الاتحاد بين سوريا ولبنان والتي كانت فكرتهم في فترة ما قبل الحرب وبعد توتر متزايد بدأ التمرد في شهر مايو 1958 فدخلت الأحياء المسلمة السنية في إضراب عام ضد الرئيس على غرار ما وقع لسلفه سنة 1952 فعدل شمعون رسميا عن المطالبة بإعادة انتخابه غير أن المعارضة طالبت باستقالته ولقد أثارت أطراف لبنان ضد الرئيس كالشمال السني مثل طرابلس بقيادة رشيد كرامي كذلك البقاع والشوف (كمال جنبلاط) كما ثارت الأحياء السنية في المدن الكبرى ضد الرئيس الذي كان يدعمه حزب الكتائب والحزب القومي السوري الذي كان معارضا للناصرية معارضة عنيفة ولقد أبقى قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب هذا الجيش خارج الأحزاب واكتفى بإعطائه دور الحكم في الميدان بأن جزأ لبنان مناطق منفصلة، تقدم شمعون بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد التدخل [1] الحقيقي للجمهورية العربية المتحدة لمساعدتها المتمردين وطالب بتطبيق مذهب أيزنهاور وتردد الرئيس الأمريكي في التدخل إلى أن جعلته الثورة العراقية 14 يوليو 1958 يعتقد أن كل حلفاء الغرب أصبحوا في خطر فأنزل جيشا أمريكيا في بيروت يوم 15 يوليو فكان الوجود الأمريكي رادعا ومكن من انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب يوم 31 يوليو رئيس فحدد هذا الأخير سياسة لا غالب ولا مغلوب وشكل كرامي وزعيم الكتائب بيار جميل وزارة وحدة وطنية في أكتوبر 1958، لقد أدرك اللواء شهاب انعدام التوازن الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع اللبناني وكانت سياسته ترمي إلى تأمين التوازن الطائفي خاصة لصالح الطائفة الشيعية التي كانت أقل حظا من غيرها فحصلت على المناطق النائية خاصة الجنوب على برامج تنمية هامة وعلى الصعيد الخارجي عاد هذا الرئيس إلى تطبيق الميثاق الوطني وأظهر حيادا حذرا بين مختلف القوى بالعالم العربي وذلك ما أرضى عبد الناصر فلم يعد القوميين العرب ينكرون وجود لبنان[2].

[1] لورانس، اللعبة الكبرى، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، (د س ن)، ص
[2] هنري لورانس، اللعبة الكبرى، المرجع السابق ، ص

هكذا انتهت الأزمة بانتهاء الثورة ضد عهد الرئيس كميل شمعون بعد أن رسمت القوى الإقليمية والدولية خطوطها الحمراء وبعد الاتفاق على المكاسب السياسية والعسكرية وإعطاء كل ذي حق حقه "المصالح" ولكن هذه الأزمة كانت مقدمة لأزمات أخرى رغم نجاحها في إعادة السلم والسلام مرحليا إلى اللبنانيين فالتناقضات الأساسية ذات الأبعاد الإيديولوجية في بنية النظام السياسي ذي البعد الطائفي ما برحت تطل من وراء كل خلاف سياسي حول القضايا المستجدة في المنطقة، إن تسوية أزمة 1958 لم تلبي حاجة اللبنانيين وطموحاتهم وأهدافهم لوضع صيغة لميثاق جديد يتجاوز سلبيات النظام الطائفي الديني ويعزز روابط الوطنية ويضمن استمرار حالة الوئام والسلام والوفاق للمجتمع اللبناني وعدم تكرار مثل هذه الأزمة الدموية إلا أنه وللأسف كانت هذه الأزمة 1958 مقدمة لأزمة لبنانية أشد دموية وهي الأزمة اللبنانية التي شهدها لبنان عام 1975[1].

المطلب الثاني: حرب الاهلية اللبنانية (1990/1975)

كانت البلاد العربية وخصوصا بلدان المواجهة تخشى سياسيا المنظمة الفلسطينية التي أخذت على تلك البلدان تهاونها في محاربة إسرائيل فلم يقبل أحد بإيوائهم على أرضه، واتخذت إحدى القمم العربية المنعقدة في القاهرة عام 1969 القرار الذي فرض على لبنان لبس استقبال الفلسطينيين على أرضه فحسب إنما أكثر من ذلك السماح لهم بقواعد ينطلقون منها لمحاربة الصهاينة فاتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قواعد لها بأسلحتها وعتادها وعائلاتها في جنوب لبنان وفي المخيمات المحيطة ببيروت وسريعا أنشأت مختلف التنظيمات المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية إمارة حقيقية داخل البلد فقد كان كل تنظيم فلسطيني عازما على فرض احترام استقلاليته أولا في وجه المنظمة التي يقودها عرفات ثم في وجه السلطة اللبنانية فضاعف الفدائيون من هجماتهم ضد الدولة العبرية ورد الطيران الإسرائيلي بشن غارات قاتلة تسببت بأضرار ملازمة مهمة وسط السكان المدنيين فتشكلت عقب ذلك معارضة لبنانية للوجود

[1] الخزعلة ياسر، تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1958، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015

الفلسطيني من القوى اليمينية المسيحية المتمحورة حول ثلاث قوى عائلية نافذة: آل فرنجية في الشمال وآل شمعون في الشرق جنوبي بيروت وآل جميل في المتن إلى الشمال من العاصمة وكان هذان الأخيران قد أعادا تجميع مناصريهم في حزب الكتائب المجهز بميليشيا مسلحة قوية، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية دعما فعالا لدى أحزاب عربية يسارية باسم كفاح الشعوب والروابط مع البلاد العربية وكذلك لدى التنظيمات اللبنانية الإسلامية باسم القومية والوحدة العربية وسرعان ما تحول التوتر إلى دورات عنف بدأت الأولى يوم الأحد 13 أفريل 1975 حيث قتلت عناصر من ميليشيا الكتائب المسيحية 31 فدائيا جراء إطلاق نيران رشاشاتها على حافلة تقل فلسطينيين بين مخيمين للاجئين ردا على نيران أسلحة أطلقها الفلسطينيين على حشد كان يحضر حفلة تدشين كنيسة في حي عين الرمانة في ضاحية بيروت وبعد ذلك حصلت على التوالي معركة وسط المدينة[1]

ومعركة الفنادق ومعركة المخيمات الفلسطينية ومعركة الجبل سوريا المجاورة التي كانت ترفض دائما أن يكون لبنان مستقلا عن سلطتها دخلت سريعا جدا في اللعبة وانفجر الجيش اللبناني الذي كان ملغما بالخلافات الطائفية إذ أن جيش لبنان العربي الموالي لسوريا قد وقف وجها لوجه مع جيش لبنان الجنوبي الموالي لإسرائيل وبقي جيش الشرعية مواليا للسلطة لقد انقسم البلد وتجمد في أقاليم ذات طابع طائفي تفصل فيما بينها خطوط تماس حقيقية.[2]

وجدت الميليشيات المسيحية أربعة جثامين لأشخاص يتبعوا حزب الكتائب اللبنانية في بيروت فأقامت الميليشيات نقاط التفتيش في كل أرجاء بيروت ولأول مرة كان القتل على الهوية فقتل أكثر من 200 لبناني مسلم ليسمى ذلك اليوم في التاريخ بالسبت الأسود انقسمت بيروت ومعها لبنان إلى المنطقة الشرقية وأغلبها من المسيحيين والمنطقة الغربية صاحبة الأغلبية المسلمة كانت المنطقة الشرقية محاطة بالمخيمات

[1] الان منارغ،اسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل الى حرب المخيمات الفلسطينية ،بيروت، دار الفنون للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009،ص10

[2] الان منارغ،اسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل الى حرب المخيمات الفلسطينية، المرجع السابق ،ص 10

الفلسطينية والميليشيات المسيحية تتسلل إليها لتقضي على من فيها من لاجئين وتابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية ففي 18 يناير 1976 قضت الميليشيات المسيحية على 1500 فلسطيني من المخيمات لم تهدأ منظمة التحرير حتى ردت للميليشيات الصاع صاعين فاقتحمت بلدة الدامور المسيحية وقتلت المئات من سكان البلدة المسيحيين لتقسيم بيروت أكثر وأكثر منها شرقية وغربية إلى بيروت المسلمة والمسيحية وكان الخط الفاصل بينهما يسمى بالخط الأخضر.

دعم الجانب السوري الميليشيات المسيحية بالأسلحة والدبابات والمستشارين العسكريين في مايو 1976 دخلت القوات السورية لبنان واستطاعت السيطرة على كل من طرابلس وسهل البقاع وفرضت فيها حظر التجوال إلا أنه لم يساهم أبدا في وقف الاشتباكات استطاعت الميليشيات المسيحية أن تقتحم مخيم تل الزعتر والذي كان تحت الحصار لمدة أشهر بدعم سوري وقتلت الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين كان بداية الغزو[1] الإسرائيلي للبنان كان يهدف خلق منطقة عازلة بعرض 10 كيلومتر بطول الحدود اللبنانية الإسرائيلية ولم تتمركز القوات الإسرائيلية في الجنوب فحسب ولم تكن تؤمن حدودها فقط إذ لم ينتهي صراعها مع منظمة التحرير بعد فقد زحفت الطائرات الإسرائيلية حتى بيروت في السابع عشر من يونيو 1981 لتقصف ميناء تابعا لمنظمة الفلسطينيين وتقتل 300 ضحية وتصيب 800 آخرين وقد سجل التاريخ أعنف المجازر التي ارتكبتها الكتائب اللبنانية المارونية في تاريخها وأعنف الجرائم التي خطط لها ونفذها جيش الاحتلال ضد الإنسانية في إبادة جامعية لمخيم لاجئين بأكمله اقتحمت الميليشيات المخيم وألقت القنابل المضيئة في السماء وقتلت الميليشيات ما يقرب من 3500 فلسطيني لم يفرق بين الأطفال والنساء وفي 17 مايو 1983 تم توقيع ما يسمى باتفاقية السلام بين إسرائيل ولبنان وأعرب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية لكن لم تنتهي المعارك والمجازر العنيفة بين الأطراف المتناحرة وفي 1989 إنهاء الحرب كان وشيكا باتفاق الطائف بالسعودية وانتخاب رينيه معوض رئيسا لكنه قتل بعد

[1] أميمة جميل، مقالات: 40 عاما على الحرب الأهلية في لبنان

انتخابه بـــ 16 يوم قتم في السنة التي تلتها إقصاء ميشيل عون عن الرئاسة وفي 1991 تم تعيين الحكومة بقيادة الهراوي وإصدار البرلمان اللبناني في مارس من نفس العام وتم إصدار عفو عن كل جرائم الحرب التي حدثت في 1975 انتهت الحرب ورحل ما يقرب من مائتي ألف قتيل من كل الأطراف ومن كل الديانات.[1]

المبحث الثالث: دور العوامل الداخلية في الأزمة اللبنانية

سنتطرق في هذا المبحث على دور العوامل الداخلية في الأزمة اللبنانية من خلال الموقع الجغرافي للبنان و التركيبة الديمغرافية من خلال المسيج المختلط من الأقليات الدينية

المطلب الأول: دور الموقع الجغرافي في الأزمة اللبنانية:

يتميز لبنان عن سائر دول منطقة الشرق الأوسط بطبيعته الجبلية وثرواته المائية فجبال لبنان تمتد من الجنوب إلى الشمال الأكثر اتساعا والأعلى ارتفاعا فمنه القرنة السوداء عن 3000 متر وتحده في الشمال فتحة حفص وسهل عكار اللذان يشكلان معبرا سهلا إلى الداخل السوري وتشكل منطقة ظهر البيدر (1560 متر) الممر الرئيسي الذي تعبره طريق بيروت–دمشق الدولية أما في الجنوب فيتكون جبل عامل من مجموع من الهضاب المتفاوتة بارتفاعها وتطل هذه الجبال في الغرب على البحر وعلى السهول الساحلية الضيقة وتشكل سلسلة جبال لبنان الشرقية حاجزا جديدا في الشرق ويرتفع جبل الشيخ في الجنوب الشرقي عن ارتفاع 2800 متر ويقع في منطقة الجولان التي تحتلها إسرائيل على الحدود بين لبنان وسوريا وفلسطين وتشكل جبال لبنان الواقعة على الأطراف الغربية للبادية السورية الخزان المائي للمنطقة تغذي العديد من الأنهار الساحلية ومنها نهر البارد ونهر أبو علي ونهر إبراهيم ونهر بيروت نهر الأولى ويجري نهر العاصي عبر سهل البقاع باتجاه سوريا وتركيا ويعتبر نهر الليطاني أطول الأنهار

[1] أميمة جميل، مقالات: 40 عاما على الحرب الأهلية في لبنان

اللبنانية وهو يروي البقاع قبل أن يلتف نحو البحر الأبيض المتوسط أما نهر الحصباني فهو ينبع من جبل الشيخ ويهبط باتجاه منطقة الجليل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليصب في نهر الأردن.

منذ حوالي القرن ونصف وقعت المنطقة الجغرافية التي جمعت عام 1920 ضمن حدود كيان سياسي جديد سمى لبنان على خطوط اضطرابات إقليمية تفسر إلى درجة كبيرة عدم الاستقرار في هذا البلد فتفتت الإمبراطورية العثمانية أدى إلى نشوء دول جديدة فرضتها الدول الاستعمارية على أنقاض تلك الإمبراطورية وإلى إقامة دولة إسرائيل وما تلى ذلك من صراع عربي–إسرائيل ومؤخرا إلى التدخلات العسكرية الأمريكية في الخليج وقد أدى كل ذلك إلى تأثيرا عميقة في هذا البلد الصغير جغرافيا.[1]

لقد كان لجبل لبنان دائما علاقة مغرية وصعبة مع العالم الذي يحيط به إذ صحيح أن هذا الجبل معقلا ومفزعا لكنه كان أيضا محاصرا بواقعه الجغرافي أي كونه قائما في قلب تقاطع شرق المتوسط وسط أكثر[2] طرق التجارة تنافسا وأكثر الأماكن إستراتيجية في العالم وهذا الموقع الحسا س لجبل لبنان جعل من الطبيعي لجميع الإمبراطوريات التي تصارعت على السلطة حوله أن تحاول دائما معرفة ما يجري فيه.[3]

"لذلك فموقع لبنان مميزة لذلك فلها العديد من الإطماع الدولية على الاستيلا ء عليها وذلك من خلال حدودها الملتهبة خاصة في الضفة الجنوبية مع إسرائيل و الحرب على فلسطين مما استوجب على إسرائيل دخول الأراضي اللبنانية بحجة مقاتلة منظمة التحرير الفلسطينية لكنها لها أطماع على الاستيلا ء على نهر الليطاني"

دور العوامل الديموغرافية في الأزمة اللبنانية:

إن التعدد في التركيبة السكانية للبنان وإن أدى إلى الازدهار والتطور في مراحل التماسك الداخلي والوحدة نتيجة لتكاثر مصادر ثروته الروحية والفكرية وتعدد قيمه فإنه في مراحل النزاع والفتنة سرعان ما يتحول

[1] إيريك فاردي، بناء الدولة الوطنية والسياسية الجغرافية الإقليمية، متحصل عليه من الموقع books.openedition.org
[2]
[3]

هذا التعدد وعدم التجانس إلى مصدر للبؤس والانحلال بسبب تصادم مركباته الكثيرة وسرعة تداعي مقومات تكوينه ويظهر التعدد الطائفي كسبب للانقسام والصراع في لبنان في كثير من الحروب والأزمات التي توالت على لبنان وأهمها الحرب الأهلية لعام 1958 والحرب الأهلية لعام 1975 وتجدر الإشارة إلى أن انقسام المجتمع اللبناني ليس على أساس ثنائية مسلم–مسيحي فقط وإنما على أساس طائفي فالطائفية في لبنان مكرسة كمؤسسة سياسية اجتماعية وتربوية واقتصادية بوصفها تتمتع بتراتب داخلي يقف على رأسه مجلس ديني لإدارة شؤونها كمؤسسة سياسية تشكل الطائفة وسيطا بين الفرد والدولة فهي المعبر الوحيد الذي يصل به إلى الوظيفة إلى النيابة إلى الوزارة أو الرئاسة كمؤسسة اجتماعية تملك الطائفة جهازا قضائيا يشرف على الحالة الشخصية للفرد كما تملك جمعيات تؤمن الاتصال شبه الدائم بين أبنائها وكما تشكل الطائفية أو التعدد الطائفي في لبنان سببا للانقسام الداخلي فإنها تشكل أيضا مبررا مناسبا لتدخل قوى خارجية عديدة.[1]

"ان التركيبة السكانية التي تتمتع بها لبنان اثرت على الحياة السياسية و الاجتماعية في النظام السياسي اللبناني و ذلك لكثرت المطالب و الضغوطات من الطوائف و تعدد النزاعات الطائفية التي تؤثر على استقرار البلاد"

المبحث الرابع: دور العوامل الخارجية في الأزمة اللبنانية

مر لبنان بمراحل تاريخية منذ أن برز ككيان في النظام الدولي بداية بدور الزعامة الدرزية في عهد الأمير فخر الدين في إنشاء علاقات مع إيطاليا في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر مما كلفه غاليا في مشابهته بالسلطة العثمانية فقد ساعد ذلك على توسع دور الطائفة المارونية في لبنان بشكل عام وفي علاقاتها مع كل من إيطاليا وفرنسا، ثم تجربة الأمير بشير الشهابي الذي بعد أن بقي محايدا أيام الحملة الفرنسية لنابليون بونابرت على مصر وفلسطين انحاز إلى معسكر فرنسا بفتح البلاد

[1] العوامل المؤثرة في الازمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف،(رسالة تخرج ماستر)، جامعة بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية)

أمام جيوش إبراهيم باشا المصري وقد أدى ذلك إلى تعرض لبنان إلى هجمة بريطانية كبيرة وقد نشبت في نفس الفترة خلافات حادة بين الأمير وآل جنبلاط وقد أدت هذه التطورات الإقليمية والمحلية إلى أول موجة عنف في جبل لبنان بين الموارنة والدرز وانتهى الأمر إلى إنشاء نظام القائمقامين إحداهما مارونية الطابع تحت النفوذ الفرنسي وأخرى درزية الطابع تحت النفوذ العثماني الانجليزي.

ولم يدم هذا النظام إلا عشرين سنة إذ اندلعت بعد ذلك مجددا الفتنة بين الدرز والموارنة عام 1860 ونتج عن ذلك مزيد من تدخل الدول الأوروبية الكبرى في وضع الجبل وتم تأسيس نظام المتصرفة الذي يمكن أن يعتبر نظام وصاية مشتركة على لبنان بين الدول الأوروبية والسلطة العثمانية ونتيجة هذه العقود من الاضطرابات والفتنة تأكدت وضعية لبنان في النظام الدولي كدولة حاجز أو عازل تتحمل عبء التدخلات الأوروبية والعثمانية الثقيلة للهيمنة على الشرق والحقيقة أن الطوائف اللبنانية أصبحت أجسام سياسية متبدلة[1]

الأهمية حسب تذبذبات قوة أو ضعف شبكة نفوذ الدول الأوروبية، وفي هذه الوضعية كدولة حاجز اكتسبت أهمية الطوائف رمزية كبيرة جدا على الصعيد الدولي فقوة أو ضعف الطوائف المسيحية تعكس وضع الدول الغربية الحامية لها ومدى نفوذها في المنطقة أما الطوائف الإسلامية فأصبحت قوتها أو ضعفها تعكس مدى نفوذ الدول العربية والإسلامية المختلفة ولهذا السبب تحول الكيان اللبناني من كيان ثقافي حضاري غني الطابع إلى ساحة عراك سياسي.

وقد نتج عن وضعية لبنان كدولة حاجز ثقافة سياسية منحرفة يمكن تسميتها بـــ "ثقافة القناص" بمعنى أن السياسيين اللبنانيين يخضعون بشكل شبه حصري لما يقولونه لهم سفراء الدول الكبرى في بيروت أو ما تبتغيه بعض الدول العربية ذات الأهمية الإقليمية.

[1] قرم جورج، السيادة والاستقلال نظرة تاريخية، محاضرة ألقيت على العلوم السياسية طلبة جامعة الأنطونية

وإن لبنان بعد الاستقلال لم يعش في حالة استقرار ووفاق بين طوائفه إلا عندما تكون المنطقة في حالة هدوء أما عندما يشتد الصراع الإقليمي والدولي للسيطرة على الشرق الأوسط وعندما يشتد أيضا الصراع العربية الإسرائيلي فإن الاستقرار اللبناني يتزعزع بشكل مأساوي[1].

المطلب الأول: الدور السوري في الأزمة اللبنانية:

لقد حاولت سوريا دائما أن يكون لبنان بالنسبة لسوريا عمق استراتيجي لمواجهة إسرائيل وحرصت على اتخاذ كافة التدابير التي تخدم وجودها في لبنان حيث أعلن رئيس وفدها في محادثات إنشاء جامعة الدول العربية 1943 ضرورة أن تقوم الصلات بين البلدين على أسس الاتحاد وإما أن ترد إلى سوريا الأجزاء التي انتزعها الاستعمار الفرنسي منها، وعملت سوريا بصفة مستمرة على خلق المناخ السياسي العسكري حيث قامت سوريا بالعديد من العمليات العسكرية داخل لبنان بحجة فرض الأمن والاستقرار في هذا الإقليم المضطرب طائفيا والذي يعد مسرحا لحركة أحداث إقليمية وتواصلت سياسة التدخل السوري في لبنان تارة بهدف حماية [2] المخيمات الفلسطينية وعناصر المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي وتارة بتوقيع الاتفاقيات الثنائية سواء مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مع الحكومات اللبنانية المتعاقبة حرصا على التواجد السوري في لبنان[3]

أما عن الدور السوري الفعلي في لبنان فتمثل بأن لبنان كان البلد الوحيد المناخ لتوسيع النفوذ السوري كما كان صاحب الحدود الوحيدة المتوافرة لاستخدام المقاومة الفلسطينية فضلا عن بنائها مواقع وقواعد لقادتها ومقاتليها في الجانب اللبناني وجاءت الحرب الأهلية في لبنان في عام 1975 لتأكل الأخضر واليابس وقررت قمة الرياض والقاهرة في تشرين الأول 1975 إنشاء قوات ردع عربية غير أن القوات العربية ما لبثت تدريجيا أن تحولت إلى قوات سورية وكان أن تظهر سوريا أشد الحماسة لاحتكارها ما يسمى

[1] قرم جورج، السيادة والاستقلال نظرة تاريخية، محاضرة ألقيت على طلبة العلوم السياسية جامعة الأنطونية
[2] عشيري عبد الهادي، التدخل الدولي من أجل الديمقراطية، مصر،منتدى سور الأزبكية، ، 2005، ص18
[3] عشيري عبد الهادي، التدخل الدولي من أجل الديمقراطية، المرجع السابق، ص19

اللغة الإيديولوجية القومية دورا اتخاذيا أخويا لم تبد الولايات المتحدة الأمريكية هي نفسها أي انزعاج من هذا التطور خصوصا أن إنهاء الحرب رافقه تدخل عسكري سوري طالبته السلطة اللبنانية آنذاك لوقف تقدم المقاتلين الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين كما دعمت سوريا التحالف الفلسطيني الإسلامي اليساري في البداية وأهم من هذا أنها أقامت حضورا عسكريا كثيفا في البلد الذي تدخلت لإنهاء نزاعه كما أمسكت سوريا من خلال لبنان بجميع أوراق المشرق وفي مواجهتها مع إسرائيل، وسوريا في قلق دائما من لبنان ولا ينقطع إزاء احتمالات قيام القوى المعادية لها باستخدام لبنان كقاعدة لتعويض النظام السوري ونظام حافظ الأسد بسبب الصراع المستمر مع إسرائيل عمدت دمشق إلى عرض مصالحها الأمنية خارج حدودها وفي لبنان بالذات ولطالما أعاد الرئيس الأسد القول أن من الصعب رسم خط فاصل ما بين أمن لبنان وبين أمن سوريا ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، سوريا تراقب الأوضاع في لبنان وأدت دور الوسيط الساعي للحفاظ على ميزان القوى ما بين مختلف الفصائل المتحاربة في لبنان وتناوبت على ممارسة الضغوط الدبلوماسية تارة[1]

والعسكرية تارة أخرى وعلى تبديل تحالفاتها مرة أخرى وفقا لرؤيتها ومصالحها الذاتية لكي تمنع أي فئة لبنانية أو فصيل من إلحاق الهزيمة بالهياكل الأخرى وإحكام سطوتها عليها فسوريا تدخلت في الشأن اللبناني في العام 1976 لصالح الميليشيات المسيحية للحيلولة دون اندحارها على يد القوات الفلسطينية– اللبنانية ولم يكن لسوريا من هدف وراء تدخلها هذا سوى منع تأسيس نظام لبناني جديد لا هيمنته لها عليه قد يدفع بسوريا إلى الدخول مع مواجهة في غير أوانها مع إسرائيل ونجد أن سوريا أثناء الحرب الأهلية

[1] فاضل عباس فضلي نادية، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجلة الدراسات الدولية ،العدد السابع و الاربعون،(د س ن)،ص108

في لبنان احتلت حوالي ثلثي الأراضي اللبنانية واقتنع السوريين آنذلك بشرعية الوجود السوري بلبنان ولهذا السبب رفض السوريين انسحابا متزامنا للقوات الإسرائيلية من لبنان [1].

يجد لبنان نفسه رهن السياق الإقليمي وبخاصة بالنسبة إلى جارته الكبرى سوريا التي نصبت نفسها كرأس حربة المقاومة ضد إسرائيل منذ وقعت هذه الأخيرة على اتفاقيات سلام مع مصر والأردن وأخضع حافظ الأسد لبنان ومنطقة التحرير الفلسطينية بصورة مستمرة من أجل السيطرة على الجزء الشمالي من الجهة العربية الإسرائيلية بين عام 1982 عندما دخلت قواته لبنان، وبدلا من القتال في هضبة الجولان السورية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967 شنت دمشق حروبها في لبنان من خلال مختلف الأطراف اللبنانية وأصبحت الوصاية السورية رسمية عندما تم التوقيع على اتفاقيات الطائف في عام 1989 واستمرت حتى بعد اغتيال رفيق الحريري عام 2005.

وقد شابت العلاقات اللبنانية السورية نزاعات سياسية وحالة عدم استقرار منذ الاستقلال عن الانتداب الفرنسي في منتصف الأربعينيات فيما كانت الأسر والمدن والسكان ينتقلون ويختلطون عبر الحدود لطالما اعتبرت سوريا أن لبنان هو جزء من أراضيها الضائعة وقد أدى قيام دمشق بإغلاق الحدود واحتلال لبنان عسكريا لأكثر من ثلاثين عاما إلى الحؤول دون توصل لبنان إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي [2].

إن تواجد القوات السورية على الأراضي اللبنانية منذ عام 1976 سمح لها باستخدام الورقة اللبنانية بوصفها أحد عناصر قوتها في نطاق العملية السلمية لقد تمسكت دمشق بمبدأ يربط أي تسوية تحدث بين لبنان وإسرائيل "بالتسوية بين سوريا وإسرائيل" إن ربط سوريا بين المسارين يمثل أحد الأوراق التفاوضية الهامة فدمشق تدرك أهمية تحقيق السلام مع لبنان بالنسبة لإسرائيل خاصة أنه سيؤدي إلى تطبيع العلاقات والتوصل إلى اتفاقيات للتعاون خاصة في مجال المياه وهي مسألة حيوية بالنسبة لأمن إسرائيل.

[1] فاضل عباس فضلي نادية، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، المرجع السابق،ص 109
[2] إليزابيث بيكارد، المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد 64، 2012،ص83

كما أن السياسية السورية في لبنان التي قامت على أساس تشجيع المقاومة الوطنية اللبنانية تعد أحد عناصر الضغط النسبي على الجانب الإسرائيلي وقيام سوريا بالتنسيق مع إيران خاصة في مجال التعامل مع حزب الله في لبنان وتوظيفه في نطاق الضغط على إسرائيل مثل صورة من صور الضغط والتأثير الذي حاولت سوريا القيام به على الجانب الآخر[1].

"اثر التدخل السوري على الوضع الداخلي في لبنان فسوريا تهدف الى القضاء على التوسع الاسرائيلي في المنطقة و هذا ما يهدد امنها فهي تهدف الى بناء نظام لبناني تكون متحكمة فيه"

المطلب الثاني: الدور الفلسطيني في الأزمة اللبنانية:

خلال الحرب بين إسرائيل والعرب في عام 1941 لجأ إلى لبنان نحو عشرة آلاف فلسطيني تجمع معظم اللاجئين في المخيمات وبعض المخيمات التي كان يفترض أن تكون مخيمات للعبور أصبحت في وقت لاحق دائمة انتقلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان بعد طردها من الأردن في عام 1975 وتحولت مخيمات اللاجئين اللبنانية إلى مركز للمقاومة الفلسطينية وبدأت العلاقات اللبنانية الإسرائيلية تتدهور بعد وصول الفصائل الفلسطينية المسلحة إلى جنوب لبنان حيث شنت هجمات عبر الحدود ضد إسرائيل وردت إسرائيل عسكريا في محاولة لإجبار لبنان على قمع الفلسطينيين وبالتالي الاستجابة لمشاغل[2] إسرائيل الأمنية وفي نهاية المطاف اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان في عام 1981 وأنشأت منطقة عسكرية عازلة بدأت الحرب الأهلية (1975–1990) وكأنها تعطي فرصة لإسرائيل لتغيير علاقتها بلبنان بشكل جوهري فقد تعاونت إسرائيل مع المليشيات المسيحية اللبنانية في المنطقة الحدودية وأقامت لاحقا علاقات مع مليشيات مسيحية لبنانية أخرى في الشمال لكنها الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982 لم يفلح إلا في إخراج الفصائل الفلسطينية من البلاد ولم تنجح في إقامة حكومة موالية لإسرائيل

[1] سميرة عامر التير، الحرب الوقائية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، المرجع السابق ،ص160
[2] إليزابيث بيكارد، المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد 64، 2012،ص84

في بيروت أو في ضمان الاتفاق الذي وقعت عليه الدولتان في عام 1913 والذي انهار بعد عام واحد فضلا عن ذلك وبين عامي 1982-1985 بدأ الجيش الإسرائيلي الذي احتل أجزاء مهمة من لبنان بالتعرض للهجمات على يد عصابات من الميليشيات اللبنانية هي أيضا[1].

يعتبر لبنان من أبرز الدول العربية التي لجأ إليها الفلسطينيون بعد حرب 1948 وقد وصل عددهم 130 ألف لاجيء وعلى الرغم من التصريحات الأولية التي رحبت بهم مهما كان عددهم وطالت إقامتهم إلا أن الدولة اللبنانية طبقت أشد القيود على الفلسطينيين لأن التوازن الطائفي الهش في لبنان هو الذي يتحكم في السياسة اللبنانية وجرى تطبيق عدد من المراسيم والإجراءات الإدارية على الفلسطينيين أدت إلى تحديد أماكن إقامتهم القانونية وإلى الحد أيضا من حريتهم في التنقل في أماكن معينة من البلد ومن حرية السفر إلى الخارج وإلى تحديد الأعمال والمهن التي يحق لهم العمل فيها وإلى حرمانهم من مزاولة التجارة والتملك ومنذ سنة 1951 جرت معاملة الفلسطينيين كأجانب، هذا على الصعيد الاجتماعي والقانوني للوجود الفلسطيني في لبنان أما على الصعيد السياسي والعسكري فنلاحظ أنه وخلال الفترة 1948-1964 كانت الحدود اللبنانية الفلسطينية أقل الجبهات العربية سخونة ولكن ومنذ عام 1965 وانطلاقا من النضال الفلسطيني المسلح تميزت العلاقات بين الدولة اللبنانية والثورة الفلسطينية بالارتياب والشك والعداء حين بدأت الأراضي [2] اللبنانية تستخدم لانطلاق العمليات الفدائية وبدأ الوجود الفدائي بالتزايد والقوة ولم يرق هذا للجيش بإيقاف الفدائيين في أثناء انطلاقهم في عملياتهم الفدائية وبعد هزيمة حزيران 1968 تعاظم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وارتفعت حرارة الاشتباكات على الحدود اللبنانية الإسرائيلية وتعاظمت هيبة الفدائيين وبدأت أعداد متزايدة من اللاجئين الفلسطينيين بالالتحاق بالثورة وانتشرت خلايا الفدائيين بأعداد كبيرة في منطقة العرقوب المحاذية للحدود الشمالية لفلسطين مستفيدة من التعاطف الذي

[1] إليزابيث بيكارد، المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان،المرجع السابق ،ص84

[2] رفعت البشتاوي عماد، اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان دراسة في الوثائق الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر، العدد 1، 2009

أبداه سكان الجنوب حيث أمنت لهم القرى اللبنانية البيئة المواتية لانتشارهم، إن التعاطف الذي أبداه سكان الجنوب اللبناني وغيرهم من شعب لبنان كان يقابل بمجموعات أخرى لبنانية رسمية وشعبية رأت في الوجود الفلسطيني المسلح خطرا يهدد لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وحتى استقلاله حتى وصف الوجود الفلسطيني وتمركز الفدائيين في بعض المناطق اللبنانية من قبل بعض الشخصيات اللبنانية بأنه احتلال وأنه يجب محاسبة المسؤولين على إدخال الفدائيين إلى لبنان وتحدث الرئيس اللبناني شارل حلو عن خطورة العمليات الفدائية على لبنان لكي لا تستخدم كمبرر لتنفيذ طموحات إسرائيل التوسعية وأنه على القيادة اللبنانية أن تتحمل مسؤولياتها والقصد هنا منع العمل الفدائي انطلاقا من الأراضي اللبنانية وقد بدأت بعض الأحزاب اللبنانية وخاصة المسيحية منها تأييد موقع رئيس الجمهورية فقد تألف الحلف الثلاثي من كميل شمعون وريمون إده وبيار الجميل حيث كان موقفهم واضحا من العمل الفدائي أي عدم شرعية العمل الفدائي انطلاقا من الأراضي اللبنانية، وفي المقابل كان هناك موقف أهالي الجنوب اللبناني الداعم للفدائيين ويدعو إلى الوقوف إلى جانبهم ودعمهم ومؤازرتهم وبدأت تتعالى الأصوات في الساحة السياسية اللبنانية الداعية إلى إعطاء الشعب الفلسطيني حق ممارسة العمل الفدائي وبحرية فقد عبر رشيد كرامي رئيس الوزراء اللبناني عن احترامه وتقديره للعمل الفلسطيني المسلح وساند هذا الموقف العديد من الشخصيات اللبنانية الرسمية السنية ومنها غير السنية بالإضافة إلى [1] بعض الأحزاب السياسية اللبنانية مثل الحزب التقدمي وتحدثوا عن مشروعية النضال الفلسطيني المسلح لوضع حد للمأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني[2].

"إن دخول منظمة التحرير الفلسطينية الأراضي اللبنانية و بالتحديد جنوب لبنان يعتبر عامل حاسم في انفجار الأوضاع الأمنية في لبنان فتقسمت لبنان جزء مسلم مؤيد للتواجد الفلسطيني على أراضي لبنان من

[1] رفعت البشتاوي عماد، اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان دراسة في الوثائق الفلسطينية، المرجع السابق ،ص
[2] رفعت البشتاوي عماد، اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان دراسة في الوثائق الفلسطينية، مرجع السابق،ص

باب العروبة و الإسلام و جزء مسيحي معارض للوجود الفلسطيني في لبنان لأنه يهدد امن البلاد فاشتعلت لبنان خاصة مع أحداث عين الرمانة التي قام بها فدائيون فلسطينيين مسلحين تم قتل 31 مدنيين من المسحيين"

المطلب الثالث: الدور الاسرائيلي في الازمة اللبنانية

ساء الوضع في لبنان كثيرا جراء الضغوطات التي مارسها الفرقاء في لبنان مما أدى إلى انقسام البلد بين مواسين ومعارضين للوجود الفلسطيني وفي ظل هذه الظروف المتوترة ساهم الوجود الفلسطيني المسلح في تسريع نشوب الحرب في العام 1975 ودفعت المواجهات المتواصلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هذه الأخيرة إلى شن عمليات عسكرية في 14 آذار من عام 1978 سميت عملية الليطاني اجتاح خلالها الجيش الإسرائيلي لبنان واحتل جنوب نهر الليطاني وأقام حزاما أمنيا على امتداد الحدود اللبنانية، اجتاحت إسرائيل لبنان مجددا في حزيران عام 1982 لطرد منظمة التحرير الفلسطينية من البلاد وقد أودى هذا الاجتياح بحياة العديد من الفلسطينيين واللبنانيين كما أدى إلى تدمير لبنان بشكل كبير بما أن الإسرائيليين حاصروا بيروت تفاوض المبعوث الأمريكي إلى لبنان فيليب حبيب مع الأطراف المتحاربة لإنهاء القتال وتأسيس قوة حفظ سلام في بيروت انطلاقا من هذه المفاوضات وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على الانسحاب من بيروت بعد حصولها على ضمانات دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين وانسحب منظمة[1] التحرير الفلسطينية من لبنان في 30 أغسطس من عام 1982 متوجهة إلى تونس ولم تفلح الضمانات الدولية من حماية المدنيين الفلسطينيين الذين تعرضوا في أواسط أيلول من عام 1982 لمجزرة في مخيم شتيلا وتجمع صبرا ذهب ضحيتها آلاف الفلسطينيين واللبنانيين ما أثار حفيظة المجتمعين العربي والدولي.

[1] خواجة محمد، إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان 1982، بيروت: دار الفارابي، 2011،ص24

في مطلع شهر تموز 1978 وقعت معركة الأشرفية التي أطلق عليها الكتائبيو ن تسمية حرب المئة يوم وهدفت إلى طرد الجيش السوري من المناطق المسيحية حينها ناشد قادة الجبهة اللبنانية تل أبيب التدخل ومد يد العون لهم وقام الطيران الإسرائيلي بتنفيذ غارات وهمية فوق مدينة بيروت على علو منخفض في رسالة واضحة لدمشق، وفي تلك المرحلة لمع نجم بشير الجميل الذي شارك بفاعلية في إدارة الحرب الأهلية وكان من أشد المتحمسين لإقامة وطن قومي مسيحي وقد ارتاء بشير بأن تنفيذ هذا المشروع يتطلب أمرين أساسيين: الأولى توثيق العلاقة مع إسرائيل لضمان الحماية وتوفير الدعم السياسي والعسكري وثانيا توحيد البندقية المسيحية تحت إمرته فشارك الإسرائيليون بشير رؤيته بشأن توحيد البندقية المسيحية وكانوا تواقين لخلق قوة عسكرية متحالفة معهم قادرة على مقارعة أعدائهم الفلسطينيين والسوريين وحلفائهم من اللبنانيين استتب الأمر لبشير الجميل فأنشأ جيشا مقاتلا شبه نظامي بمساعدة إسرائيل التي وفرت له التدريب والتسليح وأوكل إليه مهمة حفظ الأمن والدفاع عن المناطق المسيحية كما سخر إدارات الدولة ومواردها لتأسيس البنية التحتية الضرورية لقيام مشروعه في الوطن القومي المسيحي وعندما يدخل الجيش الإسرائيلي لبنان ويحتل ما تيسر من أراضيه ويقيم نظاما مسيحيا متحالفا مع إسرائيل لقد وجدت تل أبيب في بشير الجميل ضالتها المنشودة.[1]

مع توغل القوات الإسرائيلية أكثر فأكثر في العمق اللبناني بدأت تتجلى الأهداف الحقيقية للحرب واتضح أنها ترمي إلى:[2]

أ- اقتلاع منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.

ب- إنهاء الوجود العسكري السوري فيه.

ج- إيجاد حكم موالي يوقع معاهدات سلام مع تل أبيب.

[1] خواجة محمد، إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان 1982، المرجع السابق،ص 25
[2] خواجة محمد ، مرجع نفسه ،ص167

إذ وضعنا نتائج الحرب تحت المجهر نجد أنها حققت بعض أهدافها فقد أقصت القوات السورية والفلسطينية عن بيروت وباقي المناطق التي احتلها الجيش الإسرائيلي كما نجحت بإيصال قياديي حزب الكتائب إلى رئاسة الجمهورية، لكن مقابل النجاحات هذه فشلت الدولة العبرية في تثبيت احتلالها واضطرت إلى تنفيذ انسحابا ت تدريجية بدء من بيروت بفعل ضربات المقاومة اللبنانية فيما بعد حاولت مقايضة انسحابها من بعض المناطق المحتلة مقابل توقيع الحكم اللبناني معاهدة سلام معها[1].

"قام الجيش الإسرائيلي دخول الأراضي اللبنانية و ذلك للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية حيث قامت إسرائيل بتمويل الجيش اللبناني المسيحي بالأسلحة والتدريب لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان ولإسرائيل مطامع توسعية على حساب الأراضي اللبنانية من خلال الاستيلاء على الجنوب اللبناني "

[1] خواجة محمد، إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان 1982، مرجع سابق ،ص25

الفصل الثالث

دور الأطراف الخارجية في الأزمة اللبنانية

إن النظام اللبناني بعد ما عاشه من أزمات سياسيةٍ و اجتماعية أدت إلى نشوب حرب أهلية بين الطوائف المتناحرة دامت أكثر من خمسة عشر عام راح ضحيتها الآلاف من المدنيين الأبرياء بسبب انتمائهم الطائفي إلى اتى اتفاق الطائف بين الطوائف المتنازعة حيث تم حل الأزمة اللبنانية بتلبية مطالب كل طائفة و تحقيق المساواة بينهم وعادت الحياة السياسية و الاجتماعية إلى النشاط لأكن جذور الأزمة مازالت حيث يمكن في اي وقت ان تشتعل نار الفتنة الطائفية و هذا ماسنتطرق إليه في هذا الفصل حول اتفاق الطائف ثم وقوع لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي ثم سنتطرق الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 وأطرافها الداخلية و الخارجية ثم سنتطرق الى الحلول الممكنة لحل الأزمة اللبنانية

المبحث الأول: مساعي انفراج الازمة اللبنانية

سنتطرق في هذا المبحث على اتفاق الطائف والنقاط المتفق عليها بين مختلف الإطراف المتنازعة وماهي التعديلات الجديدة على النظام السياسي اللبناني الذي أنهكته الحرب الأهلية التي دامت خمسة عشر عام و سنتطرق إلى تأثير الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على امن و استقرار البلاد

المطلب الأول: اتفاق الطائف:

اتفاق الطائف المقصود به وثيقة الوفاق الوطني التي هي في جوهرها من جهة أولى تجديد لميثاق 1943 فما هو توافقي بين ممثلي المسيحيين والمسلمين على حدود الكيان اللبناني وشروط استقلاله ومن جهة أخرى حسم للسجال حول عروبة هويته كما تضمنت هذه الوثيقة أو اتفاق الطائف صيغة جديدة لتوزيع السلطة فيما يلي ممثلي الطوائف أي بطبيعة مشاركاتهم في الحكم ولحجم دورها في صنع القرار وهي صيغة أكثر توازيا وعدلا من صيغة 1943 التي سبقتها.

والحقيقة أن لبنان لم يكن ليتحول حتى عام 1990 مسرحا لحرب أهلية مدمرة بل حلبة لمواجهة إقليمية عدة أهمها طبعا أنه أضحى ساحة المواجهة العسكرية شبه الوحيدة للصراع العربي–الإسرائيلي فضلا عن أنه شكل في أكثر من سنة من هذه السنين إحدى أسخن نقاط الصراع الأمريكي السوفياتي لم يكن لبنان إذا ليشهد ذلك لولا هشاشة بنيانه الداخلي وعجز نظامه السياسي عن التعامل مع المتغيرات في داخله على وجه يسمح باستيعابه ا من جهة وبتحصينه اتجاه الضغوط المحيطة به من جهة ثانية من هنا تتبع أهمية الإصلاحات السياسية التي أتى بها اتفاق الطائف ولا شك أن اتفاق الطائف لم يحقق الطموحات السياسية الكبرى على اختلافها لغالبية اللبنانيين ولا هو أتى منسجما لتصوراتهم الفكرية على تنوعها لطبيعة النظام السياسي الأفضل لبلدهم، فلا الطائف استجاب مثلا للقائلين بالمبدأ الديمقراطي المطلق ولا هو رضخ طبعا[1]

[1] هنري لورانس، اللعبة الكبرى، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام،(د س ن)

لمطالب الداعيين إلى الفيدرالية بديلا عن شكل الدولة الحالي كذلك فالعديد من ممثلي الطبقة السياسية التقليدية أو معظم هؤلاء لم يقبل بالطائف إلا على مضض ومعظمهم من مدرسة تقول إن الأعراف والتقاليد السياسية في لبنان لو اتبعت وحدها أي من دون الحاجة إلى تعديل في الدستور لكانت كفيلة باستيعاب أية أزمة سياسية، والواقع أن قيمة اتفاق الطائف بل أهميته تكمن في مكان آخر.[1]

استمرت حرب التحرير أشهر عديدة وهي في ذهن ميشال عون ينبغي أن تفضي إلى تسوية تمكن لبنان من أن يعود إلى إيجاد حل عربي فكلفت لجنة من ثلاثة رؤساء دول هم ملك المغرب والعربية السعودية ورئيس الجزائر للتوسط بين مختلف الفاعلين اللبنانيين والسوريين والعراق وكان هدفها الوصول إلى وثيقة وفاق وطني يقوم على إصلاح للنظام السياسي وتحديد جدول زمني لاستعادة سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية وفي 31 يوليو قدر تقرير أنه أفضى إلى مأزق بسبب اختلافات في الرأي مع سوريا التي تطالب بتشكيل حكومة وفاق وطني تسبق توسيع السيادة اللبنانية وعبرت عن خلافها لمقترح اللجنة الخاصة بمستقبل العلاقات السورية اللبنانية ولما أحرجت الحكومة السورية اضطرت إلى التنازل أمام الضغط العربي وفي يوم 17 سبتمبر اقترحت اللجنة خطة سلام تتضمن وقفا كاملا للقتال ورفع الحصار واجتماع أعضاء مجلس النواب اللبنانيين خارج البلاد وفي 23 سبتمبر كان وقت إطلاق النار مدة عام وفي 30 سبتمبر اجتمع 63 نائبا بالطائف بالعربية السعودية، استمر الحوار حتى 24 أكتوبر بالخصوص على الإصلاحات الدستورية وعلى دور سوريا بلبنان وقد وضعت السعودية كل ثقلها السياسي وتأثيرها المالي للحصول على هذا الحل العربي أما بخصوص الإصلاحات فإن وثيقة الوفاق الوطني التي صادق عليها 59 نائبا يوم 24 أكتوبر لم تزد على أن أثبتت ما كان مطروحا للنقاش الوثيقة الدستورية لبداية الحرب الأهلية فأعيد التذكير باستقلال لبنان جمهورية ديمقراطية نيابية وبانتمائها الثلاثي للجامعة العربية

[1] هنري لورانس، اللعبة الكبرى، المرجع السابق

والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز [1] وكانت الإصلاحات السياسية مرحلة أولى نحو إلغاء الطائفية ورفع عدد النواب إلى 108 نائبا مع تعادل بين المسلمين والمسيحيين وقلصت سلطان رئيس الجمهورية لصالح رئيس الوزراء وعلى المدى القريب كان الهدف المرسوم هو إعادة سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب وذلك يتضمن انتخاب رئيس الجمهورية وحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتشكيل وزارة وحدة وطنية والإعلان عن الإصلاحات وكل اللاجئين اللبنانيين يحق لهم العودة إلى مناطقهم الأصلية وتساعد القوات السورية القوات الشرعية اللبنانية على بسط سلطة الدولة طيلة عامين كحد أقصى وتقرر الحكومتان السورية واللبنانية في نهايتها إعادة نشر القوات السورية في البقاع والمناطق المجاورة وتوقعان اتفاقا ينص على حجم القوات السورية ومدة وجودها ولقد تمت معالجة العلاقات السورية اللبنانية في فصل خاص[2].

لكن اتفاق الطائف لم ينفذ كل بنوده ليعطي كل الثمار التي كانت مرجوة منه وهو في الأساس تم على شكل صفقة شاملة بمعنى أنه ما من طرف أعطى في مجال إلا أنه أعتبر أنه أخذ في المقابل تعويضا، واتفاق الطائف يقول يوضع قانون انتخاب على أساس قانون المحافظة أجريت الانتخابات النيابية خلافا لأحكامه وعلى أساس قانون هجين، وتم رفع عدد النواب إلى 128 نائبا بينما نص الطائف يقول 108 نائبا، إن النظام البرلماني الذي أكد الطائف اعتماده يقوم أساسا على مبدأ الفصل بين السلطات ولئن كان التوازن مختلا قبل الطائف لمصلحة السلطة التنفيذية نصا وممارسة فإن الطائف لم يحقق التوازن المنشود بل أحدث خللا جديدا مكان الخلل السابق عن طريق تقييده لحق الحكومة في حل مجلس النواب.

لكن اتفاق الطائف الذي كان حقا في ظروف زمانه ومعطياته الداخلية والخارجية الصيغة الواقعية الكفيلة بوقف دورات العنف التي غرق فيها لبنان وطي صفحة الحرب وإعادة بناء الدولة.[3]

---

[1] هنري لورانس، المرجع نفسه

[2] هنري لورانس، اللعبة الكبرى، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، (د س ن)

[3] سميرة عامر التير، الحرب الوقائية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015،ص

المطلب الثاني: لبنان والصراع العربي الصهيوني:

إذا استثنينا فلسطين وأهلها يمكن الجزم أن لبنان وشعبه قد تحمل الجزء الأكبر من عبء الصراع العربي الإسرائيلي فمن مجموع الحروب الستة الكبرى التي شهدها ذلك الصراع كان نصيب لبنان منها حربين حرب لبنان الأولى (1982) وحرب لبنان الثانية (2006) فضلا عن الاجتياحات والاعتداءات والمجازر التي لا حصر لها وتدمير بعض البلدات الجنوبية كالخيام والطبية وغيرها لقد خبر لبنان الروح التوسعية لدى الحركة الصهيونية حتى قبل ولادة الكيان الغاصب ففي العام 1923 أقدم الانتدابان الفرنسي والانجليزي بالتواطؤ معها على ضم 20 قرية لبنانية إلى فلسطين بما فيها القرى السبع التي وقعت في قبضة العصابات الصهيونية العام 1948 حينها ارتكبت مجزرة في بلدة صلحا نتج عنها استشهاد مئة مواطن لبناني وبعد أشهر معدود دخلت قوة كوما ندو س إسرائيلية إلى بلدة حولا الحدودية ونفذت مذبحة بحق أهلها ذهب ضحيتها 87 رجلا بعدها تكررت صيحة الاعتداءات والمجازر التي طالت أكثر من بلدة جنوبية حدث كل ذلك في ظل اتفاقية الهدنة (1949) وتحت بصر المجتمع الدولي ومن دون أن تلقى ردود فعل تذكر من الدولة اللبنانية وأجهزتها كان عرب دول الطوق يعتقدون بأن لبنان هو الخاصرة الرخوة في منظومة دفاعهم ولم يكن الإسرائيلي بعيدا عن هذا الاعتقاد فتعامل معه فتعامل معه كأرض سائبة بغزوها ساعة ما يشاء حينها كانت الإستراتيجية الدفاعية لمنظري النظام اللبناني قائمة على مقولة "قوة لبنان في ضعفه"، بعد عقود من هذا الاعتقاد الخاطئ شاءت الأقدار أن يسجل هذا البلد الضعيف إنجازين غير مسبوقين ضد إسرائيل الأول حين أجبر قواتها على الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة بلا قيد أو شرط عام 2000 والثاني تمثل بفشل العدوان على لبنان صيف 2006 لم يكن لهذان الانجازان

أن يتحققا لولا المقاومة اللبنانية التي تحولت إلى [1] علامة فارقة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ونجحت في تثبيت معادلة ردع نسبية بوجه العدو فلم يعد بمقدوره استباحة الأرض وإرهاق الدماء من دون أن ينال العقاب المناسب[2].

المبحث الثاني:تدعيات الحرب واطرافها

سنتطرق في هذا المبحث عن تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان وانتصار المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله الحزب الشيعي الذي تدعمه إيران و تموله بالأسلحة وهذا ما أدى إحباط الطرف الأمريكي الذي كان مدعما لإسرائيل

المطلب الأول: الحرب اللبنانية الإسرائيلية 2006:

اتخذت إسرائيل من أسر المقاومة الإسلامية التابعة لحزب الله جنديين إسرائيليين سببا لشن الحرب على لبنان في الثاني عشر من تموز عام 2006 وكان الهدف من أسرهما تحرير أسرى لبنانيين من السجون الإسرائيلية بعدما عجزت كل المحاولات السياسية اللبنانية عن ذلك منذ عام 2000، استغلت إسرائيل الحدث لتنفيذ خطة عسكرية تهدف إلى اجتثاث المقاومة الإسلامية من لبنان اجتثاثا يمثل المرحلة الأولى من خطة إستراتيجية أمريكية شاملة تقضي بإنهاء أي ممانعة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية تعول عليها لصياغة شرق أوسط جديد بحسب تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزا رايس ليمكنها ذلك من إحكام القبضة والسيطرة المستقرة عليه إذ كانت الإدارة الأمريكية ترى في قوة حزب الله العسكرية العقبة أمام انطلاق تنفيذ مخططها المذكور فصدر قرار مجلس الأمن بتجريد حزب الله من سلاحه ولم ينفذ ثم كان اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري لإيجاد ذريعة إخراج سوريا من

[1] خواجة محمد، الشرق الأوسط تحولات إستراتيجية، بيروت: دار الفارابي، 2008،ص

[2] خواجة محمد، الشرق الأوسط تحولات إستراتيجية، المرجع السابق،ص

لبنان لعل حزب الله يتجرد من أي غطاء ودعم فيسهل نزع سلاحه ثم كان آخر الأمر الهجوم العسكري الإسرائيلي على لبنان.[1]

كان الهجوم في مجرياته متمثلا في خطة من مرحلتين: أولاهما مرحلة القصف الجوي التدميري بالإضافة إلى القصف البحري والبري لتدمير المراكز الحيوية في لبنان وتقطيع أوصال بين المناطق التي يتحرك الحزب فيها وعزل لبنان وحصاره برا وجوا وبحرا متذرعا بعدم السماح بإمداد حزب الله بالعتاد والسلاح.

وثانيتها مرحلة الاجتياح التطهيري وتهدف إلى إدخال قوى برية إلى أراضي لبنان في مهمة سهلة تتمثل بقتل أو اعتقال ما تبقى من أفراد حزب الله يعقب ذلك التمسك بالأراضي التي تم دخولها وعدم الخروج إلا بعقد اتفاقية سلام وبشروط إسرائيلية أمريكية وكان التقدير الزمني للخطة ثلاث أسابيع أما حال لبنان قبل الحرب فقد كان اللبنانيون على خلاف فيما بينهم إذا عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي آل إلى طريق مسدود في قضيتين خلافيتين هما: تمديد ولاية رئيس الجمهورية وسلاح حزب الله وبذلك كانت الخلافات مستشرية بين اللبنانيين قبل الحرب وتجدد مع نشوب الحرب تراشق الاتهامات حول المسؤولية عن إشعال الحرب أو التسبب بها فكان بين السياسيين من ألقى اللوم على حزب الله بدعوى أنه وفر لإسرائيل ذريعة شن الحرب بخطف جنديين إسرائيليين لكن الحقيقة بانت فيما بعد بأن حرب تدمير لبنان كان مدبرا ومبيتا لها سلفا بشهادة محللين سياسيين وإعلاميين غربيين بينهم أمريكان فقيل أن خطة الحرب وضعت قبل أشهر بمشاركة نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) كان الخلاف السياسي بين اللبنانيين ثغرة ضعف خطيرة في الجبهة اللبنانية في بداية الحرب ولكن حركة نزوح المدنيين الواسعة إلى مناطق آمنة وحدت

[1] رامي عزمي عبد الرحمن يونس، تحليل لغة الخير السياسي، 2012،ص

اللبنانيين من شتى الفئات والطوائف والمناطق فتلاقى اللبنانيون على احتضان النازحين فخفتت أصوات الخلاف السياسي وبزغت حالة من الوحدة الوطنية أسهمت في توطيد الصمود والتصدي بين الناس[1].

وقد أعلن أمين عام حزب الله أن هدف خطف الجنديين هو فقط إكمال عملية التبادل وليس لدى الحزب أية نية لإقامة حرب شاملة على إسرائيل غير أن إسرائيل هي التي أعلنت شمول الحرب على لبنان كله وبشكل[2] خاص على مناطق تواجد حزب الله أي الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت وأصبح واضحا في الأيام الأولى من القتال أن إسرائيل كانت تحضى بدعم مطلق من الولايات المتحدة والدول الأوروبية إذ لم يصرح أحد من القادة العربيين بأية إدانة وكان من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تحرض إسرائيل على التصعيد العسكري المتواصل ضد البنية التحتية وضد المساكن المدنية اعتقادا منها بأن هذا التصعيد العسكري المتواصل ضد البنية التحتية وضد المساكن المدنية سيؤدي حتما إلى انهيار حزب الله وقبول الحكومة اللبنانية الرضوخ إلى الشروط الأمريكية الإسرائيلي ة وفي هذا الإطار نظمت الولايات المتحدة اجتماعا دوليا حول الوضع في لبنان في مدينة روما بتاريخ 26 تموز 2006 بحجة تقديم المساعدات المستقبلية لإعادة إعمار لبنان ورفضت أي بحث في وقف إطلاق النار قبل الرضوخ اللبناني للشروط الأمريكية–الإسرائيلية وكان سبق لمجلس الأمن أن رفض درس طلب الحكومة اللبنانية وقف إطلاق النار الذي تقدمت به بتاريخ 14 تموز 2006 لم يستقر هذا الاجتماع عن أية نتيجة تذكر كما لم يتحرك مجلس الأمن لاتخاذ قرار لوقف إطلاق النار رحمة بالشعب اللبناني الذي أصبح يعاني مجددا من الوحشية الإسرائيلية التي تواصلت على مدى السنين منذ أول هجوم كبير لإسرائيل.

وقد كان للمبادرة المشتركة لحزب الله والتيار الوطني الحر للعماد ميشال عون أثر كبير في تعجيل إقامة حلقات حوار وطني دعا إليه رئيس المجلس النيابي لتنفيس الاختناق في البلاد بدأت فعليا في 12 مارس

[1] رامي عزمي عبد الرحمن يونس، تحليل لغة الخير السياسي، المرجع سابق،ص

[2] قرم جورج، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى الغزو 1956، 2006، بيروت: دار الفارابي، 2006،ص703

2006 بين جميع الفرقاء من قوى 14 آذار وحزب الله والتيار الوطني الحر وقد انعقدت سلسلة من حلقات الحوار على قضايا مختلفة مثل المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية والعلاقات مع سوريا وقضية سلاح حزب الله من دون التوصل إلى نتيجة تذكر ومما لا شك فيه أن كل هذه المواقف لأكبر زعيم مسيحي في لبنان[1]

ساهمت مساهمة كبيرة في تأمين تضامن الشعب اللبناني حول مقاومته في هذه الظروف العصيبة وذلك على خلاف ما كان قد حصل في الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 حيث كانت فئات واسعة من الشعب مؤيدة للاجتياح الإسرائيلي وقد أربك هذا الموقع الجامع كثيرا الدول الغربية التي أصبحت جميعها موالية لإسرائيل بدون تحفظ كذلك أربكت تماما القيادة العسكرية الإسرائيلية التي اصطدمت بفعالية قتالية غير مسبوقة في الحروب العربية الإسرائيلية من قبل المقاومة اللبنانية التي أصبحت ترشق المدن الإسرائيلية الشمالية يوميا بأعداد من الصواريخ راوحت بين 80 و 200 صاروخ ما اضطر أهالي هذه المنطقة الإسرائيلية إلى الاحتماء في الملاجئ في الأيام الأولى من الحرب ثم الهروب من تلك المناطق وقد وصلت الصواريخ اللبنانية إلى مدينة حيفا وصفد وعفولة وغيرها من مدن شمال إسرائيل[2].

دلت العمليات العسكرية الإسرائيلية على فشل استخباراتي إسرائيلي وعن تقصير فاضح وعلى ما يبدو فقد اعتقد الإسرائيليون أنهم يقومون بنزهة في جنوب لبنان على خلفية ما يحدث في اجتياحاتهم في غزة وما لم يتوقعه الإسرائيليون هو جهوزية مقاتلي حزب الله وتحضيراتهم لساحة المعركة وتكتيكات الحركة على أرض الواقع فضلا عن القدرات الصاروخية الهائلة التي طالت عمق الكيان الصهيوني وأخيرا وليس آخرا أن المقاومة الإسلامية كانت تخوض حرب عقيدة ودفاع عن الأرض والبيت والعرض اعتمد الجيش

[1] قرم جورج، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى الغزو 1956، 2006،مرجع سابق،ص704
[2] قرم جورج، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى الغزو 1956، 2006، المرجع السابق ،ص707

الإسرائيلي في الأسبوع الأول من الحرب على سياسة القصف التدميري الجوي والبحري والبري من مواقع في شمال إسرائيل فقصف الجسور والطرقات من شمال لبنان إلى جنوبها بهدف تقطيع أوصال البلاد وخاصة في الجنوب ليسهل بعد ذلك استهدافها كجزر ولحق القصف مدارج مطار بيروت ورادارات الجيش اللبناني ومحطات الطاقة كما شمل الوحدات السكنية في مختلف أنحاء البلاد لقتل ما يمكن من المواطنين وخاصة[1]

في الضاحية الجنوبية وعلى الأرض فشلت إسرائيل في رد الاعتبار لجيشها وتحقيق تقدم استراتيجي على كل محاور القتال الحدودية المشتعلة وفي مثلث الرأس–عيترون–بنت جبيل لحقت بالعدو هزيمة كبيرة جعلته يعيد النظر في تكتيكاته العسكرية كما أن المجازر التي قام بها مقاتلو حزب الله الدبابات والخسائر الفادحة التي أنزلوها في لواء غولاني كشف بوضوح كما كان ينتظر إسرائيل فيما لو وسعت هجومها البري.

وأثناء الحديث عن مشروع أمريكي–فرنسي لوقف القتال كثفت إسرائيل من ارتكاب المجازر بحق المدنيين وواصلت غاراتها الجوية على الضاحية الجنوبية بهدف الضغط على الحكومة اللبنانية لقبول قرار يعطيها ما عجز عن إنجازه في ساحات القتال إلا أن صمود المقاومة من جهة وتمسك الحكومة اللبنانية بـــ "النقاط السبع" عطل تمرير المشروع غير المتكافئ مع مقتضيات الواقع وعندما طلبت إسرائيل يوم صدور القرار 1701 من الولايات المتحدة استمهالها يومين أو ثلاث أيام لحسم المعركة قبل قبولها بوقف العمليات العدائية عبر استخدام حوالي 30 ألف جندي والقيام بعمليات إنزال استعراضية متفرقة منيت مرة أخرى بفشل ذريع باستثناء قتل السكان المدنيين وتهجيرهم والدمار الهائل الذي ألحقه إسرائيل بالبنية التحتية اللبنانية والمرافق وفي الوحدات العسكرية والمؤسسات فقد فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها منذ

[1] سنو عبد الرؤوف، الحرب الإسرائيلية اللبنانية الخلفيات والمواقف والأبعاد، متحصل عليه من الموقع

اندلاع الحرب كانت أهدافها السياسية تتغير وفق مقتضيات المعركة على عكس ما يحصل في حروبها السابقة ضد العرب، ففشلت فشلا ذريعا في ملاءمة أهدافها السياسية بأهدافها العسكرية فأعلنت تارة عن النية للسيطرة على المنطقة الممتدة من نهر الأولي إلى الحدود ثم بعد ذلك الوصول إلى الليطاني وخلصت في آخر الأمر للحديث عن شريط لا يتجاوز عرضه كيلومترين[1].

فيما كان الجيش اللبناني يبدأ انتشاره شمال نهر الأولي ويجمع السلاح من الميليشيات الفلسطينية في إطار حملة أوسع لنزع السلاح دخل في مواجهات قصيرة مع فصائل فلسطينية مسلحة متمركزة في مخيمي عين[2] الحلوة والمية مية للاجئين الفلسطينيين ولاسيما في شهر تموز/يوليو من العام 1991 وقد انتهت بتسليم منظمة التحرير الفلسطينية سلاحها إلى الجيش.

على الرغم من انتهاء النزاعات المسلحة الواسعة النطاق على سائر الأراضي اللبنانية استمر المدنيون في جنوب لبنان بتحمل تبعات الصراع ما بين حزب الله من جهة وإسرائيل من جهة وفي 28 حزيران 1991 قتل عشرة أشخاص وأصيب 50 في غارة جوية أخرى على المنطقة نفسها واعتبر هذا الهجوم الإسرائيلي الأعنف منذ شهر حزيران 1982، وفي 25 تموز يوليو 1993 شنت إسرائيل هجوما جويا ومدفعيا على جنوب لبنان عرف بعملية تصفية الحساب ورمى إلى معاقبة حزب الله لإطلاقه صواريخ على مواقع إسرائيلية وأخرى تابعة للجيش اللبناني نفذ الجيش الإسرائيلي ما بدى كأنه استهداف مباشر ومدروس لمواقع مدينة بحتة وتجلى ذلك في استخدام حزب الله وإسرائيل أسلحة أحدثت خسائر غير متكافئة في صفوف المدنيين استخدام إسرائيل المرجع لقذائف مسمارية وقذائف الفسفور في مناطق جنوب لبنان المأهولة بالسكان وأدى الهجوم الإسرائيلي إلى مقتل ما لا يقل عن 118 مدنيا وإصابة 500 بينهم عدد كبير من الأطفال والشيوخ كما ألحق ضررا بالغا بـــ 500 قرية وشرد 300.000 مدني ألحقت

[1] سنو عبد الرؤوف، الحرب الإسرائيلية اللبنانية الخلفيات والمواقف والأبعاد،مرجع سابق
[2] محمد عدوان أكرم، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، متحصل عليه من الموقع

هجمات حزب الله على مناطق في جنوب لبنان خاضعة لسيطرة جيش لبنان الجنوبي أضرارا واسعة النطاق وأوقعت خسائر فادحة في صفوف غير المقاتلين قطعت القوات الإسرائيلية المياه والكهرباء ودمرت البنى التحتية المدنية ومن ضمنها مدارس ومساجد وكنائس ومقابر وطرقات وجسور[1].

المطلب الثاني: الدور الأمريكي في أزمة لبنان:

إن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض على لبنان وصاية محكمة من جميع الاتجاهات التي وصل بها الحد إلى استباحة مؤسسات الدولة ووضعها تحت سيطرتها وهذا الأمر سيكون له تداعياته الخطيرة على الأمن[2] القومي اللبناني حيث أن التدخل الأمريكي في الشؤون اللبنانية بات يشكل احتلالا واضحا لسيادة واستقلال وحرية القرار اللبناني ولقد بدأت تظهر ملامح هذه السياسة الأمريكية بشكل واضح على الساحة اللبنانية منذ أن صدر القرار 1959 وتحمل هذه السياسة الجديدة في طياتها أوجه متعددة لإحكام السيطرة الأمريكية على لبنان وأبرزها يعتمد على إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية اللبنانية خاصة مؤسسة الجيش عبر إجراء تغيرات جذرية وإقامة معسكرات تدريبية بشكل دوري تحت إشراف فرق عسكرية أمريكية خاصة ووضعها تحت مراقبة الإدارة العسكرية المركزية في واشنطن، وما يؤكد صحة هذه المخططات التي تسعى الإدارة الأمريكية لإتباعها في لبنان حيث تنوي تجهيز سفارتها في لبنان بأجهزة تنصت ومراقبة متطورة متصلة بشكل مباشر بواشنطن ويرتكز عملها بشكل رئيسي على مراقبة الضاحية الجنوبية والتنصت على قيادات المقاومة ومراقبة تحركاتهم بالإضافة إلى مراقبة شاملة للمؤسسات العسكرية والقصور الرئاسية والوزارات وكافة أجهزة الدولة ومرافقها العامة والإدارة الأمريكية فرضت على لبنان نظام وصاية شامل جعلها تتدخل في جميع الشؤون الداخلية وتضع مؤسسات الدولة تحت سيطرتها وشكلت الزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس إلى لبنان وتناولها للشؤون

[1] محمد عدوان أكرم، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، مرجع سابق
[2] سميرة عامر التير، الحرب الوقائية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015،ص

السياسية الداخلية وتحريضها للأطراف المتنازعة ومنعهم من التوصل إلى اتفاق ينهي خلافاتهم أحد أبرز أشكال الوصاية الأمريكية على الوضع السياسي في لبنان[1].

"إن الولايات المتحدة الأمريكية لها أطماع في الشرق الأوسط فهي تعتبر لبنان بوابة الدخول للشرق الاوسط و من خلال احتلال العراق و محاولة التوسع في الشرق الأوسط وحماية مصالح إسرائيل و دعمها "

المطلب الثالث: الدور الإيراني في أزمة لبنان:

تاريخيا كان بين شيعة جنوب لبنان والشيعة الفارسيين علاقة تبدأ منذ تأسيس إسماعيل الأول الصفوي الدولة الصفوية عام 1501 ولكي يعمق إسماعيل الصفوي من ترسيخ المذهب الإثنا عشري ويمكنه في عقول[2] الإيرانيين استقدم علماء متمكنين في الوعي بالمذهب وفي استحضار حججه من شيعة جبل عامل في لبنان فكان قد رحل إلى تبريز عاصمة الدولة الصفوية آنذاك مئات من الفقهاء الشيعة من جنوب لبنان وتولوا التدريس في الحوزات والتمكين للحاكم الصفوي في بسط سلطته على مساحات شاسعة ومقاومة القوى السياسية الأخرى السنية، وقد بدأ تفكير رجالات الدين الإيرانيين بقيادة الإمام الخميني في لبنان وجنوبها قبيل اندلاع الثورة الإيرانية في أثناء التجهيز للثورة ضد حكم الشاه الذي دام لنحو 40 عاما (1941–1979) بتحديدهم موقعين استراتيجيين من حيث المبدأ بعد نجاحهما العراق ولبنان فالخميني كان في النجف خلال سنوات نفي الشاه له خارج إيران بالتوازي مع فرار إيرانيين مقربين منه إلى لبنان، حيث أن طبيعة العلاقة بين رجال الدين الإيرانيين ونظرائهم اللبنانيين ومن بينهم موسى الصدر الذي أسس حركة أمل الشيعية 1975.

[1] سميرة عامر التير، الحرب الوقائية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، المرجع السابق ،ص174

[2] مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات، متحصل عليه من الموقع HTTPS://arabiangcis.org تاريخ الاطلاع 2017/4/15

وما إن انتصرت الثورة الإيرانية 1979 حيث قد لعبت إيران دورا أساسيا في ولادة ونشأة ونمو حزب الله اللبناني عام 1982 ككيان جديد على يد المرشد الروحي للحزب محمد حسين فضل الله الملقب بـــ "خميني لبنان"، ولم تكتف إيران بمساعدة تأسيسه بل قدمت الدعم السياسي والإعلامي والمؤسسي والعسكري كي يصبح الرقم الذي لم يمكن تجاوزه في المعادلة اللبنانية.

فسياسيا أعلنا إيران دعمها للحزب لتحرير الأراضي اللبنانية المحتلة عام 1982 وحتى جاء الاحتلال عام 2000 ومساندته أيضا في أثناء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان آخرها 2006 وفي الحقيقة تهدف إيران في مساعدتها السياسية للحزب إلى تقوية نفوذه ويتضح ذلك من تصريحات الولي الفقيه علي خامنئي الذي لم يتوان عن إعلانه الدعم السياسي للحزب بقوله "دعم حزب الله ومساندته سياسيا واجب مذهبي وثوري" كما دفعت إيران وفقا لتصريحات نصر الله نهاية عام 2006 التعويضات للمتضررين اللبنانيين من العدوان الإسرائيلي.[1]

أما عسكريا لطالما أرسلت إيران عبر البوابة السورية صفقات التسلح للحزب التي قدرت بملايين الدولارات كي يكون شوكة قوية على الأراضي اللبنانية وورقة ضغط على النظام السياسي اللبناني للاستجابة للمطالب الإيرانية كما دربت إيران وأعدت عناصر من الحزب عسكريا في الداخل اللبناني وفي إيران ذاتها في المقابل استفادت إيران من نشأة حزب الله فهي من جهة تمكنت من تحسين شعبيتها تحت مزاعم دفاعية على أراضي عربية ضد إسرائيل ومن جهة ثانية خدم الدعم الإيراني للحزب المشروع الشيعي في المنطقة ومن جهة ثالثة يمثل حزب الله ورقة رابحة بيد إيران تستطيع أن تستخدمها وقتما تشاء في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتحقيق مآربها إذ أراد حزب الله من وراء خطف الجنديين الإسرائيليين 2006 اللذين تسببا في العدوان الإسرائيلي على لبنان وذلك لتخفيف الضغط على إيران بخصوص برنامجها النووي فقد التفت العالم بأسره يتابع ما يحدث للبنان وشعبه، وعلى الرغم

[1] مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات، مرجع سابق

من نص ميثاق الحزب على جملة من الأهداف المعلنة منها مقاومة إسرائيل وتحرير الأراضي اللبنانية والفلسطينية المحتلة فإن أهدافه الحقيقة تتمثل في تهيئة موطئ قدم لإيران للتدخل متى شاءت وكيفما شاءت لتحقيق طموحاتها ومخططاتها في لبنان وغيرها من البلدان المستهدفة[1].

"قامت إيران بتمويل حزب الله بالأسلحة و العتاد العسكري ومما شعل حزب الله ينتصر على إسرائيل ويخرجها من الأراضي اللبنانية فإيران تهدف إلى نشر الشيوعية في لبنان و في المنطقة و تهدف على القضاء على إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية "

المبحث الثالث:مساعي حل الازمة اللبنانية

سنتطرق في هذا المبحث الى الحلول الممكنة لحل الأزمة اللبنانية بأبعادها الداخلية و الخارجية

المطلب الأول: الديمقراطية التوافقية في لبنان:

تعطي طبيعة المجتمع اللبناني التعددية الطائفية كما تتبلور في النظام السياسي أفضلية لهوية الجماعة على الهوية الوطنية وهي تتفاعل في إطار النظام السياسي يقوم على الديمقراطية التوافقية وما هذه الديمقراطية ذات التأثير العميق على نشوء هوية طبيعية سوى انعكاس لصورة المجتمع ببنيته التعددية الطائفية هذه الديمقراطية هي آلية تعتمد مبدأ الوفاق أي الإجماع بين مكونات الشعب أي طوائفه في رسم السياسيات والتوجهات العامة وتحديد المناصب وكيفية ملئها وتعتمد الديمقراطية التوافقية في التنفيذ على آليات محددة من أنظمة وقوانين لا تستبعد مبدأ الحسم من خلال الأكثرية في هيئات معينة واحترام التراقبية الإدارية والبيروقراطيق في الإدارة والقضاء والقوى العسكرية والأمنية أما في التمثيل السياسي فهي تقوم على مشاركة الأطراف والجماعات الطائفية في عملية اختيار الممثلين السياسيين اللذين يأخذون من هذه الآلية صفة ممثلي الشعب وهذا يعني أن الحياة السياسية ضمن نظام توافقي مبنية على الفصل السياسي للشرائح ويعطي ذلك للممثلين السياسيين هامشا واسعا من الحرية والاستنساب في مواقفهم إذا الديمقراطية التوافقية

[1] مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات، مرجع سابق ،ص

تقوم على التكيف وعلى التوفيق بين أجزائها أي بين الجماعات ذات الهويات الخاصة وقد ساعدت الديمقراطيةِ التوافقية على قيام مجتمع حر ومنفتح في لبنان كما أنها وقفت كحجر عثرة في وجه قيام حكم دكتاتوري.

وللديمقراطية التوافقية في النظام السياسي اللبناني ضوابط نص عليها الدستور فالوفاق الوطني تحقق حول مبادئ وقواعد وردت في مقدمة الدستور وفي العديد من موارده وكان ينبغي أن تتقيد الممارسة السياسية بها غير أن التوافق على مستوى الممارسة تخطى الحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ليشمل كل الأمور المتعلقة بإدارة الشأن العام بما فيها الأمور المتعلقة بتسيير شؤون الدولة اليومية ما أدى إلى خروج التوافق من أجل تحقيق المصالح الخاصة على حساب الديمقراطية بسبب اعتماد قوانين انتخاب نيابية مفصلة على[1] مقاسات السياسيين النافذين في الطوائف ومتعارضة مع ما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني ومع المبادئ التي نص عليها الدستور وجرت الانتخابات في غياب الضوابط التي تضمن نزاهتها[2].

المطلب الثاني: الحلول الممكنة للأزمة اللبنانية:

– إن التحولات التطويرية المطلوبة هي تلك التي توطد الديمقراطية اللبنانية ولا تكون على حسابها.

– إن هذه التحولات هي بالضرورة تراكمية وتدريجية تسمح بمراقبة خطوات التغيير وتقييمها حتى إذا ظهر أنها تؤثر سلبا على النظام الديمقراطي للبنان وعلى وحدته الوطنية وعلى الاستقرار أمكن إعادة النظر في تطبيقها بعد ذلك يمكن السعي إلى توفير ظروف أفضل لتنفيذ خطوات التغيير بما يحقق المطلوب منها من دون تقويض الديمقراطية والوحدة الوطنية والاستقرار.

– ضمانا لصواب هذه التحولات من المغيب مبادرة مؤسسات رسمية وهيئات معنية محلية ودولية كمنظمات المجتمع المدني في لبنان ومنظمات الأمم المتحدة المختصة إلى تنظيم ورش عمل تبحث في

[1] عبد الله فوز، الوصول الحر إلى المعلومة مواطنة شفافية مساءلة، بيروت: دار النهضة العربية، 2016،ص140
[2] عبد الله فوز، الوصول الحر إلى المعلومة مواطنة شفافية مساءلة،المرجع السابق، ص141

التغيرات التي اقترحتها وثيقة الطائف واقتراح خرائط طرق للوصول إليها ومنها اعتماد اللامركزية الإدارية ونظام المجلسين بانتخاب مجلس النواب خارج القيد الطائفي ومجلس الشيوخ على أساس طائفي ويمكن تحويل ورش العمل هذه إلى هيئة دائمة تكون مهمتها مراقبة التزام السلطات المعنية تنفيذ الإصلاحات التي يتفق عليها.

* في قانون الانتخابات:

– إن قانون الانتخابات الذي طبق منذ عام 1996 لاقت معرضة قوية من الطوائف المسيحية التي اعتبرتها مجحفة في حقها وغيبت تمثيلها في كل مؤسسات الدولة ويحرم بعض الطوائف الصغيرة من التمثيل النيابي ومن مستويات أخرى شتى أما الأقليات في الدوائر الصغير فإن أصواتها تضيع كليا لأن نظام الانتخاب يأخذ[1]

بقاعدة "الفائز يربح المقاعد كلها" لذلك ضرورة اعتماد التمثيل النسبي الذي يفسح المجال أمام تمثيل مكونات المجتمع اللبناني كلها في المؤسسات الديمقراطية ومن ثم تفعيل فكرة العيش المشترك التي شدد عليها اتفاق الطائف.

– درس البدائل المعمول بها من قوانين الانتخاب في دول أخرى كخيار "صوت واحد للناخب الواحد" الذي يقترن في الوقت نفسه بالتمثيل النسبي وكذلك الفيدرالية الشخصية تنتخب كل طائفة ممثليها خاصة في حال إنشاء مجلس الشيوخ.

– توطيد الحريات الديمقراطية ليس في علاقة الدولة بمكونات المجتمع فحسب لكل على المستويات كلها وخاصة من خلال الانتخابات النيابية بحيث تكون حرة ونزيهة.

* في دور الدولة:

[1] فارس عصام، التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية، الطبعة الأولى، (د.م.ن): دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، 2013،ص103

– في ضوء التجارب التي مرت بها الدولة اللبنانية يجب النهوض بها وتنشيط دورها في شتى المجالات يساعد على تحقيق الاستقرار والتنمية والعدالة الاجتماعية يمكن في هذا السياق التشديد في القضايا الآنية.

– تطوير قدرة الدولة في تقديم سائر الخدمات التربوية والمعيشية والقانونية والإدارية وإنجاز المعاملات التي يحتاج إليها المواطن في حياتيه اليومية التي هي حق له لذلك من المفروض انسياب هذه الخدمات في الأطر والأقنية الوطنية وتعزيز الولاء الوطني.

– تنمية كفاية المؤسسات التي تقدم الخدمات في المجالات المشار إليها كمؤسسات التعليم الرسمي والضمان الاجتماعي والصحي وتقديم المساعدات إليها كي تتمكن من النهوض بالأدوار والمهمات المطلوبة منها بالسرعة الممكنة[1].

– تبديل النظام الانتخابي الحالي الذي يؤمن إعادة إنتاج الزعامات ذاتها أو ذلك بإجراء الانتخابات على دورتين إذ تم الحفاظ على النظام الأغلبي أو إلى إدخال نظام النسبية في العملية الانتخابية وهو الحل الأفضل لأنه يؤمن تمثيلا صحيحا لكل الحساسيات والاتجاهات في البلاد.

– إلغاء القرار بين المشهورين للمندوب السامي الفرنسي العادين إلى عام 1936 واللذين جعلا من الطوائف والمذاهب الدينية اللبنانية قاعدة النظام العام ذلك أنه يتحتم إعادة الطوائف إلى وضعها كهيئات مدنية (وليس هيئات من القانون العام) مما يعيدها إلى دورها الأصيل الروحي والاجتماعي والثقافي ويقضي على دورها السياسي.

– انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا من الشعب لكي لا تتدخل الدول والسفارات الأجنبية في هذه العملية بغض النظر عن انتمائه الطائفي على أن يتفق فيما بين اللبنانيين بأن لو انتخب رئيسا من المذاهب الإسلامية يختار حكما رئيس الوزراء من المذاهب المسيحية ولمزيد من الضمانة باستحالة وصول شخص غير معتدل طائفيا إلى سدة الرئاسة فيمكن أن يكون نظام انتخاب الرئيس على مرحلتين بحيث لا يتبارى

[1] فارس عصام، التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية، المرجع السابق ،ص107

في المرحلة الثانية إلا المرشحان اللذان نالا أكبر قدر من الأصوات شرط أن يكونا قد حصلا على عشرين بالمئة على الأقل من الأصوات في كل قضاء من أقضية لبنان في المرحلة الأولى أما فيما يختص بمجلس النواب فلابد من الحفاظ على المناصفة بين عدد النواب من المذاهب الإسلامية والمذاهب المسيحية على أن يتم إزالة القيود في التوزيع الفرعي للنواب بين المذاهب المختلفة ضمن كل كتلة دينية.

– العودة إلى المبدأ الأساسي في الميثاق الوطني فيما يتعلق بوضع لبنان في الحياة السياسية الإقليمية والدولية خاصة في النزاع على المنطقة بين الدول الغربية وإسرائيل من جهة والدول العربية الإسلامية التي تمارس الممانعة لهذه الهيمنة من جهة أخرى والحقيقة أن لبنان كان سابقا في اختراع مبدأ الحياد الإيجابي[1]

قبل تأسيس حركة عدم الانحياز ويجب أن يعود إلى هذا المبدأ بشكل صارم خاصة في الظروف الحالية حيث تشهد الساحة الشرق أوسطية اشتداد النزاع للهيمنة تحت وطأت السياسة الأمريكية كما أن على لبنان أن يستمر في نشر قيمه التقليدية في قبول التعددية الدينية وجعلها ثروة حضارية كبيرة بدلا من تحولها إلى مادة صراع داخلي بين الطوائف يندرج في الصراع الإقليمي والدولي على المنطقة.

– على لبنان أن يطلب من سفراء الدول الغربية ومن أجهزة الإعلام اللبنانية المتتبعة لتحركاتهم أن يلتزموا قواعد العمل الدبلوماسي التي تقضي بواجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الاتصال بالأحزاب والقوى السياسية المحلية بالشكل الكثيف الذي يقومون به للتأثير عليهم.

– يجب العودة إلى مبدأ فرعي آخر للميثاق الوطني وهو الحياد اللبناني في النزاعات بين الأقطار العربية نفسها وعدم منح أية دولة عربية امتيازات في لبنان أكانت سياسية أو مالية أو اقتصادية أو عقارية كما هو الحال الآن[2]

[1] قرم جورج، السيادة والاستقلال نظرة تاريخية في 25 تشرين، محاضرة ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية ، جامعة الأنطونية
[2] قرم جورج، السيادة والاستقلال نظرة تاريخية في 25 تشرين، محاضرة ألقيت على طلبة العلوم السياسية جامعة الأنطونية

"لذلك يجب على لبنان إتباع نظام ديمقراطي شفاف و القضاء على مبدا التقسيم السياسي للطوائف و فتح المجال أمام جميع الطوائف للحصول على مختلف المناصب الحكومية و الوظيفية إذ يجب أن يكون الحصول على المنصب يكون على أساس الكفاءة و المهارات و القدرات و القضاء على الطائفية لأنها أساس التخلف و التعصب و أن يتوحد المجتمع اللبناني تحت صف واحد و القضاء على الاختلافات العرقية و بناء نظام سياسي لبناني قوي داخليا ولا يسمح لأي طرف أجنبي في التدخل في شؤونه الداخلية"

خاتمة:

إن النظام السياسي اللبناني نظام هش داخليا يقوم على أساس مبدأ الديمقراطية التوافقية وهو نظام طائفي وليس ديمقراطي حيث يقوم على أساس التمثيل السياسي للطوائف في الحكومة والبرلمان حيث أن منصب رئيس الجمهورية مخصص للطائفة المارونية ورئيس الوزراء مخصص للطائفة السنية ورئيس البرلمان للطائفة الشيعية وليس فقط السلطات الثلاث التي وضعت على أساس طائفي بل حتى الدستور والأحزاب السياسية هدفها تكريس الطائفية، وإن هذه الأخيرة هي السبب الرئيسي للأزمات التي مر بها لبنان على مر تاريخها وذلك لأن لبنان لها إرث تاريخي مع الطوائف والحضارات فعاش على أرض لبنان العديد من الطوائف المختلفة العادات والتقاليد فبلغ عددهم 18 طائفة لذلك يصعب التحكم بهم ودمجهم لذلك ارتأى النظام السياسي اللبناني الاعتماد على مبدأ الطوائف والتقسيم الجغرافي والاجتماعي والسياسي للطوائف فلكل طائفة أحزابها المعينة وحرية التعبير لكل طائفة وهذا ما أدى إلى الصراع من يملك السلطة ويمثل

طائفته ومن يتحكم على مناطق النفوذ فأصبح لبنان بلد ينتمي إلى الفرد فيه إلى طائفته وليس لبلده مما أدى إلى غياب الهوية والوحدة الوطنية لدى الفرد اللبناني وهذا ما برز خلال القضايا العربية مما يؤدي إلى انقسام البلد جزء مؤيد للقضايا والوحدة العربية بصفة لبنان بلد عربي وجزء رافض الانضمام للأمة العربية بصفة لبنان بلد متعدد الطوائف وهذا ما أدى إلى نشوب صراع طائفي بين المسلمين والمسيحيين حول هوية لبنان وتمثيل أكبر عدد للطوائف وامتلاك المناصب فكل المؤسسات في لبنان منقسمة على أساس طائفي من السلطات الثلاث الرسمية إلى السلطات الغير رسمية من أحزاب وجمعيات بخلاف الدستور الذي يقر بمبدأ الطائفية وحرية الطوائف فحتى المؤسسة العسكرية هي صورة من صور الصراع الطائفي اللبناني لذلك فكل الحروب الدموية التي شهدتها لبنان كانت أسبابها طائفية حول من يمثل المؤسسات الرسمية وعدد المقاعد لكل طائفة وإن الحلول التي تتخذها المواثيق والمؤتمرات لوقف هذه الحروب الأهلية الطائفية ما هي إلا ترسيخ للوضع الطائفي في لبنان فتطفئ نار الحرب لكن يبقى الصراع الطائفي البارز الأساسي في الساحة اللبنانية ولكن من أسباب الطائفية ذكرنا ضعف النظام السياسي الداخلي الذي يكرس الطائفية وهناك أسباب خارجية محيطة بصفة أن لبنان يتميز بموقع حساس وفي قلب الصراع العربي الإسرائيلي وذات خلفيات استعمارية فرنسيا فهذه الأخيرة هي التي أسست النظام الطائفي اللبناني بإنشائها الدستور اللبناني 1926 المعمول به المعدل سنة 1990 الذي يقوم على خدمة المصالح الفرنسية والطائفة المسيحية بالأخص ففرنسا لم تؤسس الدستور اللبناني فقط حتى السلطات الثلاث من خلال تقسيم المقاعد في البرلمان اللبناني وأن السلطة القضائية أنشأت وفق القضاء الفرنسي للجمهورية الرابعة، وقامت بضرب المؤسسات التعليمية بالاعتماد على اللغات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية ومحاولة إدخال اللغة العامية اللبنانية في النظام التعليمي محاولة لضرب العروبة والإسلام وخدمة للطائفة المارونية وللمصالح الفرنسية في لبنان ولذلك ففرنسا هي التي أسست الطائفية وجذرتها في المجتمع اللبناني من

خلال زرع الفتنة بين الطائفتين المسلمة والمسيحية ليضل لبنان ضعيف ومفكك داخليا وهذا ما يسمح لفرنسا والقوى الأجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية وخدمة مصالحها في المنطقة.

فلبنان تعتبر بالنسبة للقوى الكبرى الأجنبية بوابة الدخول للشرق الأوسط وذلك من خلال دخول الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقا لمبدأ أيزنهاور ودخول فلسطيني وذلك بموافقة الأطراف المسلمة في جنوب لبنان وذلك من باب العروبة والوقوف مع القضية الفلسطينية العربية ودخول إسرائيل للقضاء على المقاومون الفلسطينيون وطردهم وذلك بمباركة الجزء المسيحي في لبنان ودخول الطرف العربي وبالأخص السوري لخدمة مصالحة في لبنان دون نسيان الطرف الإيراني الذي كان من ابرز الداعمين لحزب الله اللبناني في الحرب الاسرائلية على لبنان وذالك للدفاع عن الطائفة الشيعية في لبنان.

فلبنان ليس له استقلالية على قراراته الداخلية فكل قراراته تؤخذ على أساس تدخل خارجي أجنبي خدمة

منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان لكنها لها أهداف أخرى من خلال الاستحواذ على نهر الطيلاني في جنوب لبنان حيث لم يقتصر الوجود الإسرائيلي في لبنان من خلال الحرب الأهلية 1975 فقط فقد توالت الحملات العسكرية الإسرائيلية على أراضي لبنان كان آخرها حرب تموز 2006 لذلك فإسرائيل تحاول التوسع على حساب الأراضي اللبنانية وسوريا لم تنسحب من لبنان إلا بعد عام 2005.

لذلك فلبنان يواجه تحديات داخلية كبيرة متمثلة في الطائفية الدينية والسياسية التي يجب القضاء عليها ومحوها وضغوطات خارجية متمثلة في التدخلات الخارجية للقوى الأجنبية في الشؤون اللبنانية الداخلية وذلك لخدمة مصالحهم الذاتية في المنطقة و لذلك يجب على لبنان التخلص من النظام الطائفي السائد في لبنان وإقامة دستور لبناني وطني موحد لا يفرق بين أي طائفة من الطوائف الدينية والقضاء على مبدأ

التقسيم السياسي للطوائف والقضاء على التقسيم الجغرافي للطوائف وضرورة العيش بسلام بين الطوائف تحت لواء وطن واحد وأن يكون المواطن ينتمي إلى لبنان الوطن وليس إلى الطائفة.

ومن المتوقع أن الأزمة اللبنانية ستبقى رهينة الأوضاع الإقليمية والخارجية في المنطقة لأن هناك العديد من الأطماع الخارجية التي لا تريد الاستقرار للبنان وهي تريد دائما أن تؤجج الصراع الطائفي في لبنان وذلك لما لها من مصالح في لبنان لذلك الوضع اللبناني يبقى رهينة الأطراف الخارجية التي لها مصالح في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط ومتوقف على مدى حنكة النظام السياسي اللبناني في التحكم والسيطرة على الأوضاع الداخلية والتعامل بحيطة وحذر مع الوضع الخارجي الذي يؤثر على استقرار البلاد

الخاتمة

قائمة المراجع و المصادر

الكتب

1 عبد الفتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي، **بيروت : دار الفارابي، 2013**

2 سليمان عصام ،الانظمة البرلمانية بين النظرية و التطبيق، بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، 2011 ص240

3عشري عبد الهادي، التدخل الدولي من أجل الديمقراطية، مصر،منتدى سور الأزبكية ، 2005

4عطاء الله سمير، لبنان 400 سنة من الطائفية، لندن: مطابع جامع أوكسفورد، 1985

5عبد الله فوز، الوصول الحر إلى المعلومة مواطنة شفافية مساءلة، بيروت: دار النهضة العربية، 2016

6كاصد الزيدي وليد، سياسة فرنسا الثقافية، دراسة حالة لبنان، 1959-1976، منتدى المعارف، بيروت، 2013

7فارس عصام، التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية، الطبعة الأولى، (د.م.ن): دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، 2013

8الخزعلة ياسر، تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1958، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015

9لورانس، اللعبة الكبرى، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، (د س ن)

10الان منارغ،اسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل الى حرب المخيمات الفلسطينية ،بيروت، دار الفنون للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009

11خواجة محمد، إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان 1982، بيروت: دار الفارابي، 2011

12سميرة عامر التير، الحرب الوقائية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015

13خواجة محمد، الشرق الأوسط تحولات إستراتيجية، بيروت: دار الفارابي، 2008،ص

14رامي عزمي عبد الرحمن يونس، تحليل لغة الخير السياسي، 2012

15/قرم جورج، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى الغزو 1956، 2006، بيروت: دار الفارابي، 2006

الدوريات

1/إليزابيث بيكارد، المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد 64، 2012

2/رفعت البشتاوي عماد، اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان دراسة في الوثائق الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر، العدد 1، 2009

3/فاضل عباس فضلي نادية، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجلة الدراسات الدولية ،العدد السابع و الاربعون،(د س ن)

رسائل ماستر

1/مزابية خالد ،الطائفية السياسية واثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان ،(رسالة ماستر)،(جامعة ورقلة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2013)

2/العوامل المؤثرة في الازمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف،(رسالة تخرج ماستر)، جامعة بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية

قرم جورج، السيادة والاستقلال نظرة تاريخية، محاضرة ألقيت على طلبة العلوم السياسية جامعة الأنطونية

المواقع الالكترونية:

1/البعثة الدبلوماسية لجمهورية كازخستان في الجمهورية اللبنانية، lang=ar؟\الجمهورية اللبنانية\Kozemblebanon.com

2/الجمهورية اللبنانية ، الدستور اللبناني 1926

3/الجمهورية اللبنانية، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، متحصل عليه من الموقع www.presidency.gov تاريخ الاطلاع 217/5/2

4/المركز اللبناني للمعلومات، تقوير الواقع الديمغرافي في لبنان، 2013 متحصل عليه من الموقع HTTP: www.lstatic.org تاريخ الاطلاع 2017/04/01

5/إدارة الإحصاء المركزي، تقرير خصائص السكان والمساكن في لبنان، لبنان، 2012 متحصل عليه من الموقع HTTP:www.cas.gov تاريخ الاطلاع 2017/04/01

6/المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، تقرير عن وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية -مسودة ثانية-، (د.م.ن)، (د.س.ن)، متحصل عليه من الموقع HTTP: www.arabubofaw.org تاريخ الاطلاع 2017/03/28

7/الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، تقرير نظام النزاهة الوطني اللبناني، لبنان، 2014، متحصل عليه من الموقع HTTP:www.sui.transparencymaroc.com تاريخ الاطلاع 2017/03/26

8/الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان ، تقرير استقلال النظام القضائي في لبنان و حياده، كبنهاغن،2010،ص متحصل عليه من الموقع (http : www.memorjatwork.org تاريخ الاطلاع 25-3-2017

9/المركز اللبناني لحقوق الإنسان، تقرير المساعدة القانونية في لبنان 2014، لبنان، (د.س.ن)، متحصل عليه من الموقع HTTP:www.righsobesver.org تاريخ الاطلاع 2017/03/25

10/المركز الاردني للبحوث الاجتماعية،المجتمع المدني في العالم العربي حالة لبنان،2005

11/محمد عدوان أكرم، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، متحصل عليه من الموقع

12/خالد الخير، وقائع المؤتمر السنوي الأول صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، "طبيعة النظام السياسي في لبنان"، متحصل عليه من الموقع

13/سيد عبد الرؤوف، قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارسته، لبنان حتى مطلع القرن 21، متحصل عليه من الموقع

14/أميمة جميل، مقالات: 40 عاما على الحرب الأهلية في لبنان

15/إيريك فاردي، بناء الدولة الوطنية والسياسية الجغرافية الإقليمية، متحصل عليه من الموقع books.openedition.org

16/سنو عبد الرؤوف، الحرب الإسرائيلية اللبنانية الخلفيات والمواقف والأبعاد، متحصل عليه من الموقع

فهرس المحتويات

الفهرس

الفهرس

الإهداء

شكر و تقدير

مقدمة : .....أ

الفصل الأول: التأصيل النظري لدراسة: 10

المبحث الأول: لمحة عن دولة لبنان:..... 12

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للبنان:..... 12

المطلب الثاني: تاريخ لبنان:..... 12

المطلب الثالث: التركيبة السكانية للبنان:..... 17

المبحث الثاني: المؤسسات السياسية في لبنان:.....18

المطلب الأول: الدستور اللبناني:..... 18

المطلب الثاني: النظام السياسي في لبنان:..... 21

المبحث الثالث: المؤسسات الرسمية في لبنان..... 21

المطلب الأول: السلطة التنفيذية في النظام السياسي في لبنان.....21

المطلب الثاني: السلطة التشريعية في النظام السياسي اللبناني.....25

المطلب الثالث: السلطة القضائية في النظام السياسي اللبناني.....27

المبحث الرابع: المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي اللبناني..... 31.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في لبنان..... 31

المطلب الثاني: المجتمع المدني في لبنان..... 32

الفصل الثاني: النظام السياسي اللبناني وإشكالية الاستقرار السياسي.....35

المبحث الأول: النظام الطائفي في لبنان..... 37

المطلب الأول: تاريخ الطائفية في لبنان..... 37

المطلب الثاني: الطائفية السياسية في لبنان..... 40

المطلب الثالث: الأزمة الهوية في لبنان..... 43

المبحث الثاني: الازمة اللبنانية..... 48

المطلب الاول: الازمة اللبنانية 1958..... 48

المطلب الثاني: الحرب الاهلية اللبنانية (199/1975)..... 52

المبحث الثالث: دور العوامل الداخلية في الأزمة اللبنانية..... 54

المطلب الأول: دور الموقع الجغرافي في الأزمة اللبنانية..... 54

المطلب الثاني: دور العامل الديمغرافي في الأزمة اللبنانية..... 56

المبحث الثالث: دور العوامل الخارجية في الأزمة اللبنانية..... 57

المطلب الأول: الدور السوري في الأزمة اللبنانية..... 58

المطلب الثاني: الدور الفلسطيني في الأزمة اللبنانية..... 61

المطلب الثالث: الدور الإسرائيلي في الأزمة اللبنانية..... 64

الفصل الثالث:دور الاطراف الخارجية في الازمة اللبنانية..... 67

المبحث الأول: مساعي انفراج الازمة..... 69

المطلب الاول: اتفاق الطائف..... 69

المطلب الثاني:لبنان و الصراع العربي الاسرائيلي.....72

المبحث الثاني:تدعيات الحرب و اطرافها..... 73

المطلب الاول:الحرب الاسرائلية اللبنانية 2006.....73

المطلب الثالث:الدور الامريكي في الحرب الاسراائيلية اللبنانية 2006.....78

المطلب الثالث:الدور الايراني في الحرب الاسرائيلية اللبنانية 2006.....79

المبحث الثالث:مساعي حل الازمة اللبنانية..... 81

المطلب الاول:الديمقراطية التوافقية في لبنان..... 81

المطلب الثاني:الحلول الممكنة لحل الازمة اللبنانية.....83

الخلاصات و الاستنتاجات 86

الخاتمة 87

قائمة المراجع 90

الفهرس 92

خلاصة :

وفي الأخير نستنتج أن النظام السياسي اللبناني يعاني أزمات حادة داخلية متمثلة في التنوع الطائفي في المجتمع اللبناني الذي اثر على الاستقرار والأمن فالحياة السياسي و الاجتماعية و الاقتصادية مقسمة على أساس طائفي فلكل طائفة لها نصيب معين من المناصب الحكومية و الوظيفية فأصبح المعيار هو الانتماء الطائفي بدل الكفاءة و المهارة فأصبح الفرد في لبنان ينتمي إلى طائفته بدل انتمائه لوطنه و هذا ما ادخل لبنان في صراعات طائفية معقدة و هذا ما استغلته أطراف خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية في لبنان و هذا ما فعلته فرنسا فهي التي أسست الطائفية في لبنان و جذرتها في المجتمع اللبناني و ذلك من اجل مصالحها و مصالح القوى الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل لذلك أصبح لبنان يواجه تحديات داخلية (الطائفية و التقسيم السياسي للطوائف)و ضغوطات خارجية متمثلة في التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية التدخل الفرنسي و الأمريكي بالإضافة إلى دخول لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي الذي اثر على امن البلاد

Résumé :

Dans ce dernier conclut que le système politique libanais souffre de graves crises, interne représentée dans la diversité confessionnelle de la société libanaise, qui a affecté la stabilité et la sécurité de la vie politique est sociale et la base économique divisée sur un sectaire. Chaque secte a une certaine part du gouvernement et des postes fonctionnels est devenu la norme est l'appartenance confessionnelle plutôt que l'efficacité et de compétences est devenu un individu au Liban appartient à sa communauté au lieu d'appartenir à son pays natal, ce qui est ce qui a plongé le Liban dans ses conflits sectaires complexes et cela est exploité par des parties externes à intervenir dans les affaires intérieures du Liban, et c'est ce que la France a fait, ils ont fondé le sectarisme au Liban et Jdhirtha en la société libanais, et que pour leurs propres intérêts et les intérêts des grandes puissances des États-Unis et en Israël, il est devenu le Liban est confronté à des défis internes (division sectaire et politique des sectes) et représentées par des pressions extérieures dans l'ingérence étrangère dans les affaires intérieures de l'intervention française et aux États-Unis ainsi que pour entrer au Liban dans le conflit arabo Israël, qui a affecté la sécurité du pays